

Distr.
GENERAL

A/51/912
S/1997/406
12 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير مجلس الأمن

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

قانون البحار

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي

فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

المؤتمر العالمي لقناة بنما

الحالة في الشرق الأوسط

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

قضية فلسطين

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

الحالة في بروندي

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا

في التسعينات

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين

الاقتصادي والاجتماعي والميدانين المتصلة بهما

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة



تعزيز منظومة الأمم المتحدة

مسألة قبرص

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار

الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير

مؤتمر نزع السلاح

تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو

وفي الفضاء الخارجي و تحت سطح الماء

تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية

أو التهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة

يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة

النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(معاهدة تلاتيلولكو)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من

جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتصلة بالإعلام

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم

المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تمرق

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة

بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة
الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين
والأسرة
المراقبة الدولية للمخدرات
النهوض بالمرأة
تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية
تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري
حق الشعوب في تقرير المصير
مسائل حقوق الإنسان
استعراض كفاءة الأداء الإداري والعالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤
تحسين الحالة العالية للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة
إدارة الموارد البشرية
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام
عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي
تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة
والأربعين

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة
بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد
مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة
عبر الوطنية
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه
السياسي والاقتصادي

رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإحالة الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز
المعقود في نيودلهي يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (انظر المرفق).

وأطلب إليكم تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية
العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ و
٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و
٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١٢ و ١١٣ و
١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩، وكوثيقة من وثائق مجلس
الأمن.

(توقيع) براكاش شاه

المرفق

الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر
لحركة بلدان عدم الانحياز

المحتويات

الصفحة

٧	مقدمة
٨	الفصل الأول - القضايا العالمية
٨	ألف - استعراض الحالة الدولية منذ مؤتمر قمة قرطاجنة
١٠	باء - دور حركة عدم الانحياز
١٢	جيم - تعزيز الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها وتنشيطها وإرساء الديمقراطية فيها . .
١٦	دال - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
١٧	هاء - الحالة المالية للأمم المتحدة
١٨	واو - خطة للسلام
١٩	زاي - المنظمات الإقليمية
١٩	حاء - حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار
٢٠	طاء - المرتزقة
٢١	ياء - نزع السلاح والأمن الدولي
٢٦	كاف - المحيط الهندي كمنطقة سلم
٢٦	لام - الإرهاب
٢٨	ميم - القانون الدولي
٢٩	نون - قانون البحار
٣٠	سين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية
٣١	الفصل الثاني - تحليل الحالة الدولية
٣١	ألف - الشرق الأوسط
٣٣	باء - أوروبا
٣٥	جيم - أفريقيا
٤٠	دال - آسيا

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٢	هـ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٤٥	الفصل الثالث - القضايا الاقتصادية
٤٥	ألف - الحركة والقضايا الاقتصادية الدولية
٤٩	باء - خطة للتنمية
٥٠	جيم - التجارة الدولية والسلع الأساسية
٥٤	دال - التمويل الإنمائي والقضايا النقدية والمالية
٥٧	هـ - العلم والتكنولوجيا
٥٨	واو - التعاون في مجال التنمية الصناعية
٥٨	زاي - البيئة والتنمية
٦٠	حاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٦٤	طاء - الإعلام والاتصال
٦٤	ياء - متابعة المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة
٦٥	كاف - الحالة الحرجة في أفريقيا
٦٧	لام - حالة أقل البلدان نموا
٦٨	ميم - الدول الجزرية الصغيرة النامية
٧٠	الفصل الرابع - القضايا الاجتماعية
٧٠	ألف - التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر
٧١	باء - حقوق الإنسان
٧٤	جيم - المراقبة الدولية للمخدرات
٧٥	دال - النهوض بالمرأة
٧٧	هـ - حالة الأطفال
٧٨	واو - الشباب
٧٨	زاي - العنصرية والتمييز العنصري
٧٩	حاء - الأعمال الإنسانية
٨٠	طاء - الهجرة الدولية والتنمية

مقدمة

عقد وزراء خارجية البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز مؤتمرهم الوزاري الثاني عشر في نيودلهي (الهند) يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وترد أسماء الدول الأعضاء والمراقبين الذين حضروا المؤتمر ضمن تقرير المقرر العام للمؤتمر. كذلك ترد فيه أسماء الضيوف الذين حضروا الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية. وقد ألقى معالي السيد ه. د. ديفي غوودا، رئيس وزراء الهند خطاباً أمام المؤتمر، وعقد المؤتمر دورة استثنائية بشأن فلسطين تحدث أمامها فخامة الرئيس ياسر عرفات.

وناقش الوزراء التطورات السياسية والاقتصادية منذ مؤتمر قمة قرطاجنة، وتوصلوا إلى النتائج والتوصيات والمقررات التالية.

الفصل الأول : القضايا العالمية

ألف - استعراض الحالة الدولية منذ مؤتمر قمة قرطاجنة

١- ناقش وزراء الخارجية المجتمعين في المؤتمر الوزاري الأخير قبل نهاية الألفية الحالية، الفرص والتحديات والمشاكل التي تواجه الحركة وهي تقترب من القرن الحادي والعشرين. وكان في مقدمة هذه الأمور مهمة تأسيس نظام عالمي جديد يقوم على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة .

٢- وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأنه على الرغم من أن عائد السلم الذي كان متوقعا منذ انتهاء الحرب الباردة لم يتبلور بعد ، فإنه يتعين على المجتمع العالمي أن يسعى بصورة جماعية نحو إيجاد نظام عالمي يقوم على السلم ، والعدالة ، والمساواة بين الأمم ، والديمقراطية ، وحكم القانون الدولي ، واحترام القانون الانساني الدولي . ولتحقيق هذا الهدف ، سوف يكون من الأمور الجوهرية التخلي عن القوالب الفكرية القائمة . ولهذا أعرب الوزراء عن قلقهم لأن الهياكل والمفاهيم الأمنية التي تظهر في البلدان المتقدمة قد يؤدي تطبيقها الى تراكم التوترات التي قد يكون لها أثر سلبي عالمي ، وقد تزعزع أمن البلدان النامية . ولهذا حث الوزراء شركاءهم في الحركة ونظراءهم في العالم المتقدم على إيجاد حل سريع للمنازعات الممتدة ، والحيلولة دون استعادة التقسيمات القديمة ، والعمل من أجل التحقيق الفعال لمبدأ الأمن الجماعي الذي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

٣- ولاحظ الوزراء أنه منذ قمة قرطاجنة ، تم احراز تقدم محدود في تدابير نزع السلاح . غير أنه بالرغم من أنه توجد الآن فرصة لخطر الأسلحة النووية والقضاء عليها ، وهي النوع الوحيد من أسلحة التدمير الشامل التي لم تحرم بعد ، فإن الدول التي تمتلكها لا تزال تفتقد إلى الإرادة السياسية لقبول الرغبة القوية لدى المجتمع الدولي ، بقيادة الحركة ، في تفكيك هذه الأسلحة وتدميرها . وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن الشجاعة التي أبدتها هذه البلدان عندما تخلت عن عداواتها القديمة ، وتقاربت مع خصومها السابقين ، ينبغي أن توجه الآن نحو هذا التحدي الأكثر إلحاحا لنزع السلاح النووي .

٤- واستعرض الوزراء التطورات الاقليمية منذ مؤتمر قرطاجنة ، ولاحظوا أن الصراعات والمنازعات والتوترات لا تزال قائمة ، وبالرغم من أنه تبذل محاولات لتسوية بعضها بالطرق السلمية إلا أنها ظلت دون حل . وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لاستمرار الصراعات والتوترات في مختلف أنحاء العالم .

٥- ولاحظوا مع القلق أن مناطق بأكملها لم تلحق ببركب التنمية ، وأن التناقضات وحالات عدم التكافؤ آخذة في الازدياد فيما بين الشعوب ، وأن أكثر من ١,٣ بليون نسمة في عالم اليوم يعيشون في فقر مطلق ، وأن هذا العدد يتزايد بمعدلات مزعجة في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى . ولهذا أعرب الوزراء عن قلقهم بشكل خاص لأنه في الوقت الذي ينبغي أن تحظى فيه التنمية وتحسين نوعية الحياة في المجتمعات الفقيرة بأولوية عليا ، بدأ الالتزام الدولي بدعم التنمية يتراخي .

٦- ولاحظ الوزراء العولمة المستمرة للقوى الاقتصادية ، وأسواق رأس المال ، والاستثمار ، والتدفقات التجارية . وبينما رحبوا بمعدلات النمو العالية التي سجلتها بعض البلدان النامية ، والتي برزت كقوى محرّكة جديدة للنمو الاقتصادي العالمي ، أكدوا أن الحوافز المتوازنة والفرص المتساوية ضرورية لتحقيق الالتزام المشترك تجاه القوى التي تجمع الاقتصاد العالمي . وشددوا على أن البرنامج الاقتصادي العالمي ينبغي أن يعبر عن البعد الانمائي ، ويستجيب لاحتياجات ومصالح وقدرات وامكانيات البلدان النامية . وحثوا الحركة على أن تعمل معا من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وضمان وصول مزايا عمليات العولمة وتحرير التجارة الى جميع الدول الأعضاء في الحركة ، والحد من مخاطرها .

٧- ولاحظ الوزراء أنه في الاقتصاد الدولي للتسعينات ، كان تأثير القوى الاقتصادية العالمية على البلدان النامية ، ولا سيما أقلها نموا ، أشد وطأة وأسرع مما كان في أي وقت مضى . فقد تأثرت اقتصادات البلدان النامية بصورة عكسية من جراء هروب رأس المال ، والهبوط المستمر في أسعار السلع الأساسية ، وتحول المشتريات الى مصادر أخرى ، وظهور مجموعة متنوعة من التدابير الحماية كان أسوأها تلك التي تتخفى وراء المشاغل الانسانية في الأسواق الصناعية ، وتقلص الموارد ، وعبء الديون الثقيل ، وخدمة الديون ، وتقييد نقل التكنولوجيا ، مما أدى الى ضغوط واختلافات وعقبات ، ولا تزال تلحق الضرر باقتصادات البلدان النامية . ولا يمكن للعالم المتقدم أن يعزل نفسه عن هذه المشاكل ، ولهذا فإنه من مصلحة الجميع أن تتصدى البلدان الصناعية المتقدمة بالكامل مع البلدان النامية لهذه المشاكل من أجل تنفيذ استراتيجية حلها .

٨- ولقد كانت الحركة تدعو دائما الى الاعتماد الجماعي على الذات ، والشيء الذي توقعه من نظرائها في العالم المتقدم لمواجهة تحديات التحديث هو التعاون على قدم المساواة . وترفض الحركة ادعاء بعض البلدان المتقدمة بأنها تتمتع بوضع فريد يجعلها تحدد المعايير أو القيم للبلدان النامية ، وهذا يكشف عن عقلية استعمارية .

٩- ولاحظ الوزراء أنه في الوقت الذي تتصدى فيه الأمم بشكل متزايد لقضايا ومشاكل هي في حقيقة الأمر ذات طبيعة عالمية ، فإنه يتعين تعزيز منظومة الأمم المتحدة بوصفها المحفل الذي تستطيع

فيه هذه الأمم أن تجعل صوتها مسموعا ، وأن تشارك في الخبرات والتطلعات . ومن المؤسف أن الأمر ليس كذلك . ولم يقبل الوزراء أن تتخلى الأمم المتحدة ، في ظل المطالبة بتقسيم العمل ، عن دورها في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية . وفي الوقت نفسه ، يجري سحب الدعم المالي من عدة وكالات متخصصة ، مما جعل الأمم المتحدة تواجه أزمة مالية مزمنة . ولهذا أصبحت منظومة الأمم المتحدة في مركز ضعيف ، في الوقت الذي يريد فيه العالم ، وتريد الحركة بشكل خاص ، أن تكون هذه المنظومة في أقوى صورها بوصفها الأداة الجماعية الحقيقية الوحيدة لتنشيط التنمية ، وصيانة السلم والأمن الدوليين ، وكفالة تحول عالمي للعلاقات الدولية من أجل تحقيق العدالة والمساواة لمنفعة البلدان النامية .

باء - دور حركة عدم الانحياز

١٠- أكد الوزراء من جديد ولاية مؤتمر قمة قرطاجنة كما عبرت عنها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وأعلنوا أنه ينبغي للحركة أن تدعم وحدتها وتماسكها وأن تنسق مواقف البلدان الأعضاء تجاه القضايا الدولية الرئيسية بغية تعزيز قوتها التفاوضية في مواجهة البلدان المتقدمة . وأكدوا في هذا الصدد أنه من الضروري توسيع نطاق الاتفاق وبمجال العمل ، ووضع معايير واجراءات أكثر وضوحا ، وتطوير مبادئ التضامن فيما بين أعضاء الحركة . وأكدوا على ضرورة تعزيز الوعي بالسلم داخل البلدان وفيما بينها . وأوضحوا أن دور الحركة سوف يعتمد إلى حد كبير على قوتها الداخلية ووحدتها وتماسكها . ولهذا يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل بجد من أجل تعزيز تضامن الحركة ووحدتها . وهذا سوف يتطلب جهودا مخصصة لازالة مجالات الخلاف بين الدول الأعضاء ، وحل المنازعات فيما بينها بالطرق السلمية .

١١- ولاحظ الوزراء أن الحركة التي تضم ١١٣ عضوا تعد أكبر تجمع للدول في النظام الدولي وكذلك داخل الأمم المتحدة ؛ وأعربوا عن اعتقادهم بأنه في ظل المبادئ الديمقراطية ، ينبغي أن يسترشد جدول الأعمال الدولي باحتياجات البلدان الأعضاء في الحركة وأولوياتها وآرائها . ولهذا طالب الوزراء بإلحاح بأن تعمل الحركة صفا واحدا من أجل تعزيز موقفها الجماعي من قضايا السلم والأمن الدوليين ، واصلاح الأمم المتحدة ، ونزع السلاح ، والتنمية ، وحقوق الانسان ، والتمييز العنصري ، والارهاب ، والبيئة ، وغيرها من القضايا السياسية داخل الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية .

١٢- وشدد الوزراء على ضرورة التنفيذ الكامل لنتائج وقرارات مؤتمر قمة قرطاجنة ، وأعربوا عن تصميمهم على مواصلة تنفيذ ودعم التوجيهات والتوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة بشأن جميع القضايا .

١٣- وأشار الوزراء إلى الاعلان الذي اعتمد في الاحتفال الذي جرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين للحركة ، والتزموا بتنفيذ هذا الاعلان . ورحبوا بتقرير الرئيس عن أنشطة الحركة منذ مؤتمر القمة الحادي عشر ، وأعربوا عن رأيهم بأن هذه الأنشطة أسهمت بقدر كبير في تعزيز الدور الحيوي الذي تقوم به الحركة داخل المجتمع الدولي ، وفي تقوية الوحدة والتضامن فيما بين أعضائها . وأعلنوا عن تصميمهم الأكيد على ضرورة استمرار التقدم الذي تحقّق منذ مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات الحركة ، وأشادوا بالرئيس ارنستو سامبر رئيس الحركة لجهوده المستمرة ، وتفانيه الصادق من أجل قضية عدم الانحياز ، ودوره القيادي في توجيه أنشطة الحركة ، مما زاد من وحدتها وتماسكها وعزز قدرتها التفاوضية على الساحة الدولية . فقد عملت هذه الأنشطة على تقوية دور الحركة داخل المجتمع الدولي وتعزيز التضامن فيما بين أعضائها . ورحب الوزراء أيضا بنتائج اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية المعقودة في قرطاجنة في الفترة من ١٥ الى ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ ، واعتماد وثيقة قرطاجنة بشأن المنهجية .

١٤- وشدد الوزراء على أنه من الضروري أن تسعى بلدان حركة عدم الانحياز المنتخبة في مجلس الأمن ، والتي تشكل نواة حركة عدم الانحياز ، الى اتخاذ مواقف موحدة ، وأن تعبر في مجلس الأمن عن القرارات والمواقف التي اعتمدها الحركة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية ، دون المساس بحقوقها السيادية .

١٥- وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية ينبغي أن تواصل تكثيف أنشطتها من أجل اجراء بحث دقيق ومستفيض لأنشطة الحركة . وأكدوا أن تفويض اللجنة الوزارية تفويض مستمر . وقرروا إعادة تنشيط دور فريق العمل التابع للحركة الذي انشئ للنظر في طرق وأساليب تعزيز دور الحركة على ضوء التغيرات الأخيرة في الحالة الدولية . كما أعربوا عن تصميمهم على إعداد وثائق العمل كوسيلة لمواصلة تعزيز قدرة ودور الحركة في المفاوضات داخل الأمم المتحدة وفي الاجتماعات الدولية .

١٦- وأوصى الوزراء بأن تواصل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين تعاونها وتنسيق أنشطتها دون التهاون في أهدافهما الواضحة ، ودون التخلي عن طبيعتهما . وأشاروا في هذا الصدد الى اعتماد اعلان سان خوزيه وخطة العمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار والمال كنموذج لهذا التعاون .

١٧- إن جوهر عدم الانحياز هو استقلال الاختيار . ولهذا فإن الحركة ، التي تعطي أعضائها قوة جماعية لممارسة هذا الاختيار ، لديها دور مستمر تقوم به في عالم تواجه فيه البلدان النامية تحديات وضغوطا جديدة . وهدف الحركة ، الذي ينبغي أن تعمل من أجله بصورة موحدة ، يجب أن يكون

انشاء نظام عالمي ديمقراطي جديد ، متحرر من الحاجة ومن الخوف ومن التعصب ، ويقوم على السلم والعدالة والمساواة والديمقراطية ، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي والقانون الانساني الدولي .

جيم - تعزيز الأمم المتحدة واعادة تشكيلها وتنشيطها وارساء الديمقراطية فيها

١٨- أكد الوزراء على أهمية الالتزام الدقيق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لاقامة نظام عالمي ديمقراطي جديد . وأشاروا الى أن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة قد سلط الأضواء على ضرورة اصلاح هذه المنظمة حتى تتمكن من الاستجابة لحاجات وتطلعات أعضائها في القرن الحادي والعشرين . ويجب على الحركة أن تواصل اسهامها في هذه العملية بتأثيرها على سير المناقشات ، وعلى الاصلاحات المقترحة التي ينبغي أن يكون هدفها تعزيز المنظمة واعادة تنشيطها .

١٩- ورحب الوزراء بتأكيد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، لا سيما اشارته الى "ضرورة أن يظل تنشيط التنمية محورا رئيسيا في مهمة المنظمة ، وأنه ينبغي تعزيز العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي" . وأكد الوزراء على ضرورة أن يأخذ الأمين العام بعين الاعتبار التام عند وضع مقترحاته لاصلاح المنظمة ، الآراء التي سبق أن أعربت عنها الدول الأعضاء أمام الجمعية العامة وأفرقتها العاملة المختصة ، ومن خلال غيرها من المقترحات التي قدمتها إلى الأمين العام .

٢٠- كما أحاط الوزراء علما بجهود الأمين العام من أجل خفض التكاليف الادارية ، ووافقوا تماما على أن تخصص جميع الوفورات للأنشطة الانمائية .

٢١- وأكد الوزراء أن تعزيز التنمية هو أحد الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة ، وأعربوا عن الحاجة الى اعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى ذات الصلة بغية تعزيز مصالح البلدان النامية على نحو أفضل . وبالنسبة للحركة ، فإن وجود قطاع اقتصادي واجتماعي فعال ، ضمن مهام الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية على السواء ، يجب أن تكون إحدى النتائج الأساسية للمناقشات المتعلقة بعملية الاصلاح الجارية حاليا . وهناك حاجة بوجه خاص الى المضي قدما في عملية اصلاح المجلس الاقتصادي واعادة تنشيطه . ومن الضروري تنظيم أعمال المجلس طوال العام ليتسنى له الاضطلاع بمسؤولياته المحددة في الميثاق بوصفه الآلية الرئيسية للتنسيق على نطاق المنظمة ، والاشراف على الاجهزة النوعية العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، والمجالات الأخرى ذات الصلة ، الى جانب تعزيز دور المجلس في تقديم

التوجيه في مجال السياسات العامة المتعلقة بالبرامج والصناديق الانمائية التنفيذية . وفي هذا الصدد ، فإن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان التنفيذ المنسق والمتكامل ومتابعة تنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي توصلت اليها المؤتمرات الدولية الرئيسية .

٢٢- وأعرب الوزراء عن قلقهم لاضعاف دور واسلوب عمل الجمعية العامة ، وهي الهيئة الرئيسية التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء ، وطالبوا بأن تقوم الأمم المتحدة بدورها اللائق وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ينبغي تأكيد مسؤولية مجلس الأمن أمام الجمعية العامة . ولاحظ الوزراء تقدم العمل في مجال تعزيز منظومة الأمم المتحدة ، وطالبوا ، في هذا الصدد ، الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة أن يوصي في اسرع وقت ممكن بالتدابير اللازمة لاعادة تنشيط وتعزيز الجمعية العامة للقيام بدورها المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأنه ينبغي للجمعية العامة أن تؤكد دورها بصورة فعالة في صيانة السلم والأمن الدوليين ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧٧ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ المعنون "الوحدة من أجل السلام" .

٢٣- وأشار الوزراء إلى أن فرض الجزاءات مسألة تثير قلقا بالغاً للبلدان عدم الانحياز . وأكدوا من جديد أن فرض الجزاءات وفقاً للميثاق ينبغي أن ينظر فيه فقط بعد استنفاد جميع وسائل التسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من الميثاق ، وبعد اجراء بحث دقيق للآثار القصيرة المدى والبعيدة المدى لمثل هذه الجزاءات . وتعد الجزاءات أداة عنيفة يثير استخدامها تساؤلات أخلاقية أساسية عما إذا كانت المعاناة التي تتعرض لها الفئات الضعيفة في البلد المستهدف تعتبر وسيلة مشروعة لممارسة الضغط . فالهدف من الجزاءات ليس العقاب أو التأديب بأي صور أخرى .

٢٤- وينبغي تحديد أهداف نظم الجزاءات بشكل واضح . وينبغي رفع الجزاءات بمجرد تحقيق الأهداف . وينبغي فرضها ضمن اطار زمني محدد واستنادا إلى أسباب منطقية وقانونية ، وينبغي أن تحدد بوضوح الشروط المطلوبة من البلد أو الطرف الذي تفرض عليه الجزاءات ، وأن تخضع لاستعراض مرحلي . وينبغي رفض المحاولات التي تبذل لفرض الجزاءات أو تمديدتها لتحقيق أهداف سياسية .

٢٥- ويجب أن تتضمن جميع نظم الجزاءات تدابير محددة وملائمة تضمن وصول الامدادات الانسانية الى السكان الأبرياء المتضررين . ويجب أيضا بذل الجهود لكي لا تتأثر القدرة الانمائية للبلد المستهدف بصورة سلبية من جراء نظم الجزاءات .

٢٦- ويلزم إسخال مزيد من التحسينات على وظيفة لجنة الجزاءات، وفي هذا السياق رحب الوزراء بالمقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز في الفريق الفرعي المعني بالجزاءات التابع للفريق العامل

المفتوح العضوية الذي شكلته الجمعية العامة بشأن خطة للسلام، وطالبوا مكتب التنسيق بمواصلة الجهود من أجل اعتماد هذه المقترحات.

٢٧ - واستعرض الوزراء بشكل مستفيض المناقشات التي جرت حول إصلاح مجلس الأمن وإعادة تشكيله على ضوء وثائق تحديد المواقف التي اعتمدتها الحركة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥، و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦، ومقررات مؤتمر قمة قرطاجنة، ووثيقة التفاوض التي أعدتها الحركة عن مجموعة القضايا الثانية بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٩٧.

٢٨ - وأشار الوزراء إلى أن المناقشات التي جرت في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن، أظهرت أنه على الرغم من التقاء وجهات النظر بشأن عدد من القضايا، لا تزال هناك خلافات حول مسائل أخرى كثيرة. ولاحظوا أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد استأنف مناقشاته، وأكد ضرورة حفاظ الحركة على وحدتها وتضامنها فيما يتعلق بهذه القضية الحيوية. وأكدوا من جديد أنه ينبغي للحركة خلال المفاوضات القادمة أن تواصل الالتزام بالتوجيهات التي أعطاها مؤتمر قمة قرطاجنة، والتي تتضمنها وثائق تحديد المواقف الصادرة عن الحركة. وسوف تسترشد الحركة بالاعتبارات التالية عند تناول قضية إصلاح مجلس الأمن خلال المناقشات التي تجري في الأمم المتحدة :

- ينبغي إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته جزءا لا يتجزأ من مشروع مشترك متكامل العناصر، يراعي مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، فضلا عن ضرورة الشفافية والمساءلة، وإرساء الديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرار فيه؛

- إن بلدان عدم الانحياز ممثلة تمثيلا ناقصا بدرجة صارخة في مجلس الأمن، ولهذا ينبغي تصحيح هذا التمثيل الناقص عن طريق توسيع المجلس من أجل تعزيز مصداقيته، ولكي يعبر عن الشخصية العالمية للهيئة الدولية، ولتصحيح الاختلالات الحالية في تشكيل مجلس الأمن بصورة شاملة؛

• ينبغي أن يتم تحديد نطاق توسيع مجلس الأمن وطبيعة ذلك التوسيع وإجراءاته على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وتساوي الدول في السيادة. ولن تقبل الحركة محاولات استبعادها من أي توسيع لعضوية المجلس؛

ينبغي زيادة العضوية في مجلس الأمن بما لا يقل عن ١١ عضوا استنادا إلى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل وتساوي الدول في السيادة؛

- ينبغي أن تكون عملية التفاوض ديمقراطية وواضحة بصورة حقيقية ، وينبغي أن تجري المفاوضات حول كافة الجوانب وفي جميع الأحوال ضمن إطار مفتوح العضوية .

٢٩- وأكد الوزراء من جديد اقتراح الحركة بأنه إذا لم يتم الاتفاق على فئات العضوية الأخرى ، ينبغي أن يقتصر التوسع في الوقت الحاضر على فئة العضوية غير الدائمة .

٣٠- وأكد الوزراء من جديد اقتراح الحركة بضرورة تقليص حق النقض بفرض الغائه ، وينبغي تعديل الميثاق بحيث لا يستخدم حق النقض ، كخطوة أولى ، إلا بالنسبة للإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٣١- وأكد الوزراء الحاجة إلى أن تتبع الحركة نهجا متماسكا ومنسقا في المناقشات المقبلة داخل الفريق العامل المفتوح العضوية . وادراكا منهم لأهمية التوصل الى اتفاق عام كما عبر عنه قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ ، طالبوا بإجراء مناقشات كاملة للمقترحات المختلفة التي قدمت الى الفريق العامل .

٣٢- وأكد الوزراء على أهمية تعزيز شفافية مجلس الأمن عن طريق تحسين اساليب عمل وزيادة مشاركة غير الأعضاء في عملية صنع القرار التي يقوم بها ، وطالبوا الفريق العامل المفتوح العضوية بأن يوافق على تدابير محددة وموضوعية ينفذها مجلس الأمن ، وتعتمدها الجمعية العامة ، استنادا الى التدابير المقترحة في وثيقة التفاوض الخاصة بحركة عدم الانحياز بشأن مجموعة من القضايا ، والمورخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٧ . وحثوا مجلس الأمن أيضا على اضاء الطابع المؤسسي على أية تدابير يتم الاتفاق عليها . وأكدوا في هذا الصدد أن الالتزام باضفاء الطابع المؤسسي على مثل هذه التدابير ينبغي أن يكون عنصرا في اتفاق شامل لاصلاح مجلس الأمن .

٣٣- وأشار الوزراء الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٣/٥١ ، وفي هذا الصدد طالبوا بادخال تحسينات كبيرة على التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن الى الجمعية العامة . كما حثوا مجلس الأمن على تقديم تقارير خاصة عند الضرورة الى الجمعية العامة وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة .

٣٤- وأكد الوزراء على ضرورة إعمال المادة ٥٠ من الميثاق ، بحاسة عن طريق إنشاء صندوق لتقديم الإغاثة للبلدان الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة .

٣٥- وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للمشاركة الايجابية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني باصلاح الأمم المتحدة وللإسهام في أعماله ، وشجعوا الفريق على الاستمرار في الدفاع عن مواقف حركة عدم الانحياز .

دال - عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٣٦- بينما أكد الوزراء من جديد المبادئ التوجيهية لعمليات حفظ السلام التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤ ، أكدوا ما يلي :

- تقع على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين ، وينبغي ألا يكون هناك أي خروج عن هذه المسؤولية ، ويمكن أن تقدم الترتيبات الاقليمية والوكالات اسهاما كبيرا في هذا الصدد ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك ، حسب الاقتضاء المساهمة التي يمكن تقديمها في حفظ السلام ؛
- ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة بشأن جميع القضايا المتصلة بحفظ السلام وفقا للميثاق ؛
- نفقات عمليات حفظ السلام هي نفقات مستحقة على الأمم المتحدة يجب أن تتحملها الأمم المتحدة وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق ، وكذلك جدول الأنصبة المقررة الخاص الذي وضعته الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د-٢٨) الذي يأخذ في الاعتبار مسؤوليات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، وكذلك بعض الاعتبارات الاقتصادية الأخرى . ولذلك ينبغي سداد هذه الاشتراكات بالكامل وفي حينها ؛
- ينبغي ألا يؤثر تمويل عمليات حفظ السلام عن طريق التبرعات على قرارات مجلس الأمن في القيام بعمليات حفظ السلام أو يؤثر على ولايتها ؛
- ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين عمليات حفظ السلام وعمليات المساعدة الانسانية ؛
- يجب أن تكون هناك مشاورات منتظمة ومؤسسية بين البلدان المساهمة بقوات وبين مجلس الأمن ؛
- يجب أن يكون هناك جدول تعويضات موحد تابع للأمم المتحدة لحالات العجز والوفاة التي تقع في صفوف الأفراد العاملين في مجال حفظ السلام ؛

- ينبغي التصدي بصورة عاجلة لحالات التأخير في رد تكاليف المساهمة بالقوات واستخدام المعدات المملوكة للوحدات للبلدان المساهمة بالقوات، ولا سيما بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى؛
- يجب استمرار الجهود لتحسين قدرة الأمم المتحدة على وزع عملية لحفظ السلام على وجه السرعة .

٣٧- وبينما أعرب وزراء الخارجية عن تقديرهم الكامل للدور الهام الذي تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ، أكدوا أنها المحفل الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بإجراء استعراض شامل لمسألة عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها .

٣٨- وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء هيكل التوظيف في إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة . وأكدوا أن زيادة الاعتماد على الموظفين المتدربين والمعارين أوجدت حالة من الاختلال حيث لا تمثل الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز بصورة كافية . وطالب وزراء الخارجية في هذا الصدد بإجراء استعراض دقيق لهذه الممارسة وحثوا الأمين العام للأمم المتحدة والأجهزة المختصة التابعة للهيئة العامة للأمم المتحدة على تصحيح هذا الاختلال بصورة عاجلة عن طريق توفير تمويل من الأمم المتحدة للوظائف التي يشغلها في الوقت الحاضر موظفون معارون ، وعن طريق شغل هذه الوظائف وفقا للإجراءات المعمول بها . فضلا عن هذا ، ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة أن يذل كل جهد لضمان اتساق تعيين الموظفين واستخدام الافراد المعارين مع متطلبات المادتين ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة ، ولا سيما تعيين الموظفين على أوسع أساس جغرافي ممكن .

٣٩- وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لأعمال الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لحركة عدم الانحياز .

هاء - الحالة المالية للأمم المتحدة

٤٠- بعد أن أشار الوزراء الى الحالة المالية الخطيرة التي فرضت على الأمم المتحدة وأثارت قلقا كبيرا لدى رؤساء دولهم وحكوماتهم في قرطاجنة ، أعرب الوزراء عن أسفهم لمحاولات تحديد جدول أعمال الأمم المتحدة وتوجيه المنظمة في المستقبل عن طريق عملية الميزانية وعدم سداد الاشتراكات المقررة بالكامل وفي موعدها، سواء بالنسبة للميزانية العادية للأمم المتحدة أو لميزانية حفظ السلام. وبينما لاحظ الوزراء الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للأمم المتحدة لتحسين الكفاءة وفعالية التكاليف، فقد أكدوا على ما يلي :

- يجب على الدول الأعضاء أن تفي باخلاص بالتزاماتها المالية القانونية عن طريق سداد اشتراكاتها المقررة في موعدها بالكامل ودون شروط ؛
- يجب على الدول الأعضاء التي عليها متأخرات أن تتخذ اجراءات ملموسة لسداد هذه المتأخرات ؛
- يجب أن تتوافر للأمم المتحدة الموارد اللازمة لتمويل جميع البرامج والأنشطة المقررة ، ولا سيما تلك التي تنطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية ، مثل القضاء على الفقر ؛
- يجب أن يظل مبدأ القدية على الدفع هو المعيار الأساسي لقسمة الاشتراكات الإلزامية للأمم المتحدة. أما التدابير الفردية أو محاولات ادخال تغييرات جذرية على منهجية جدول الأنصبة المقررة فإنها غير مقبولة. وفي حال اجراء أي استعراض لجدول المنهجية، فإنه ينبغي أن يقوم على أساس التشاور وتوافق الآراء ؛
- يجب أن تعبر الأنصبة المقررة لتمويل عمليات الأمم المتحدة عن المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، وعن الوضع الاقتصادي الذي تواجهه بلدان أو مجموعات من البلدان الأخرى ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً . وينبغي اعتماد المبادئ الواردة في الجدول الخاص بالأنصبة . المقررة الذي حدده قرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د-٢٨) لقسمة نفقات حفظ السلام بصفة دائمة كأساس لأي استعراض آخر .

واو - خطة للسلام

- ٤١ - لاحظ الوزراء أنه ينبغي مواصلة الجهود ، مع مراعاة مصالح جميع أعضاء الحركة ، من أجل اتخاذ موقف مشترك من عناصر "خطة للسلام" وملحقها. وفي هذا الصدد أشاروا إلى موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بالقرار ٤٧/١٢٠ بء ، الذي يعد نموذجاً للموقف التفاوضي للحركة فيما يتعلق بـ "خطة للسلام".
- ٤٢ - واعترفوا بأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تنطبق على العناصر الواردة في "خطة للسلام" وملحقها.

٤٣- واعترفوا كذلك بأنه دون المساس باختصاص الأجهزة الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والأدوار التي يقوم كل منها في أنشطة بناء السلام بعد الصراع ، يتعين على الجمعية العامة أن تقوم بدور رئيسي في صياغة هذه الأنشطة .

زاي - المنظمات الاقليمية

٤٤- في حين أكد الوزراء من جديد أن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، أشاروا إلى أنه ينبغي في هذا الصدد ألا تحل الترتيبات أو التنظيمات الاقليمية محل دور الأمم المتحدة أو تحايل على التطبيق الكامل للمبادئ الارشادية للأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

٤٥- وأكد الوزراء ، مجدداً ، أن عملية التشاور والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والترتيبات والتنظيمات الاقليمية على أساس أحكام الفصل السابع من الميثاق واستنادا إلى ولاية كل منها ونطاق عضويتها وتركيبها هي عملية مفيدة يمكن أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين .

٤٦- وأعلنوا أن الاتفاقات الاقليمية يمكن أن تسهم في نمو وتنمية الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا وما إلى ذلك من سبل . وأكدوا ضرورة الالتزام الصارم بالنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار نظام للتجارة مفتوح ومتعدد الأطراف ومنصف ولا تمييز فيه .

٤٧- وأبرزوا أهمية الدور الذي تضطلع به الترتيبات والتنظيمات الاقليمية ، التي تتألف من بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، في تعزيز السلم والأمن والتعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الاقليمي .

حاء - حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار

٤٨- أكد الوزراء من جديد استمرار التمسك بالحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير الذي تعد ممارسة ، في حالة الشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية ، أمراً أساسياً للقضاء على جميع هذه الحالات وضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأدانوا بشدة القمع الوحشي الجاري للأمناء المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية الخارجية والاحتلال الأجنبي في مختلف أنحاء العالم في نيل حق تقرير المصير.

٤٩- ولاحظوا مع الارتياح قيام دولة ومنشع الاستقلال لشعوب كانت خاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية . وأكدوا من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعوب الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ ، بصرف النظر عن حجم الاقليم وموقعه الجغرافي وعدد سكانه وموارده الطبيعية المحدودة . وجددوا التزامهم بالاسراع في القضاء الكامل على الاستعمار وأيدوا التنفيذ الفعال لخطة عمل عقد انتهاء الاستعمار . وفي هذا السياق ، ينبغي تنفيذ مبدأ تقرير المصير فيما يتعلق بالأقاليم الباقية في إطار برنامج العمل وفقا لرغبات الشعوب عملا بقرارات الجمعية العامة وميثاق الأمم المتحدة .

٥٠- وفي سياق تنفيذ القرار ١٥١٤ (د-١٥) أكد الوزراء أن أي محاولة تستهدف زعزعة الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لبلد ما بصورة جزئية أو كلية تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

٥١- وأكدوا من جديد حق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره واستقلاله على أساس قرار مجلس الأمن ١٥١٤ (د-١٥) وطالبوا لجنة الـ ٢٤ التابعة للأمم المتحدة بالنظر في هذه القضية أثناء دورتها في ١٩٩٧ .

٥٢- وأكد الوزراء تأييدهم للجنة الـ ٢٤ وأعربوا عن رغبتهم في أن تواصل هذه الهيئة عملها الإيجابي من أجل تقرير مصالح شعوب الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي فيما يتعلق بمستقبل وضعها السياسي ، والتي يلزم لها عدد من الاجراءات مثل البعثات الدائمة واللغات الإقليمية . ولهذا الغرض ، طالبوا بالدعم الكامل للسلطات القائمة بالادارة .

طاء - المرتزقة

٥٣- أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ ازاء الأنشطة الاجرامية للمرتزقة الدوليين، ونددوا بممارسة تجنيد أو تمويل أو تدريب أو نقل أو استخدام أو دعم المرتزقة بوصفها خرقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فهذه الممارسات تعرض للخطر الأمن الوطني للدول ولا سيما الدول الصغيرة، كما تهدد سلامة واستقرار الدول التي تضم عناصر عرقية متعددة فضلا عن أنها تعرقل ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

باء - نزع السلاح والأمن الدولي

٥٤- لاحظ الوزراء أنه بانتهاء الحرب الباردة ، لم يعد هناك مبرر لوجود ترسانات نووية أو نظام للأمن يقوم على أساس التحالفات العسكرية المتنافسة وسياسات الردع النووي وبينما أتاح انتهاء الحرب الباردة فرصا لا مثيل لها لتأكيد هذا الهدف ظهرت للأسف ادعاءات تسعى لتبرير استمرار الاعتماد على النظرية النووية وفي بعض الحالات من الدول غير الحائزة على للأسلحة النووية . وأشار الوزراء إلى أن مؤتمر قمة قرطاجنة دعا الى اعتماد خطة عمل من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية خلال اطار زمني محدد . وتطالب بلدان عدم الانحياز ، التي طالما رفضت مبدأ تحقيق الأمن من خلال التحالفات العسكرية ، بنظام أمن يقوم على أساس التعددية ويعترف بأن الأمن العالمي لا يتجزأ . وتطالب المجتمع الدولي بأن ينضم اليها ليتفاوض من أجل وضع وتنفيذ تدابير عالمية غير تمييزية لنزع السلاح ، وتدابير متبادلة ومتفق عليها لبناء الثقة .

٥٥- ولاحظوا مع الترحيب المبادرات العالمية التي تؤكد أن الفرصة متاحة الآن أمام المجتمع الدولي لكي يواصل جهوده من أجل نزع السلاح النووي باعتباره مسألة ذات أولوية عالية . ولاحظوا أيضا أن الموقف الحالي الذي تصر فيه الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن الأسلحة النووية توفر مزايا أمنية فريدة ، وبالتالي تحتكر حق امتلاكها ، هو موقف تمييزي للغاية وغير ثابت ولا يمكن استمراره .

٥٦- إن البيانات التي تقول إن الأسلحة النووية تظل توفر الأمن للدول الحائزة لأسلحة نووية يمكن أن تسهم في تصعيد الخطر النووي كما أنها تتعارض مع تعهداتها بالوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي. ولا تزال هناك أسلحة نووية بأعداد ضخمة، وفي حالة استعداد للعمل، ومن الضروري تعزيز الأمن في عصر ما بعد الحرب الباردة عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية تمهيدا للقضاء عليها في نهاية المطاف، وطالبوا بسلسلة من التدابير المتفق عليها تشكل جزءا من برنامج نزع السلاح النووي يؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

٥٧- ورحب الوزراء بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية والذي يقول : "هناك التزام بمتابعة واستكمال المفاوضات المفضية الى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في جو من حسن الثقة وفي ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". ولاحظوا مع الترحيب أن الرأي العام العالمي يرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل جهوده من أجل نزع السلاح النووي باعتباره مسألة ذات أولوية . وأشاروا الى أن عددا من بلدان حركة عدم الانحياز اتخذ مبادرات جماعية في الدورة الخمسين والدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة لتأكيد الحاجة الى القيام بعمل عاجل في مجال نزع السلاح ، على نحو ما طالب به مؤتمر قمة قرطاجنة . ولاحظ الوزراء أن أعمالا مفيدة قد قامت بها حركة بلدان عدم الانحياز الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لوضع خطة عمل من أجل نزع السلاح النووي ضمن اطار رمي محدد .

٥٨ - كما أن الوزراء :

- طالبوا مؤتمر نزع السلاح بإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح ، كمسألة ذات أولوية لبدء المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية . وينبغي عقد اتفاق قانوني ملزم للجميع تلتزم فيه جميع الدول بالقضاء التام على الأسلحة النووية ؛
- وحثوا الدول الحائزة للأسلحة نووية على الموافقة على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن صك دولي ملزم قانونا، يوفر ضمانات غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛
- وحثو الدول الحائزة لأسلحة نووية على الموافقة على بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن اتفاقية دولية ملزمة قانونا تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أية ظروف إلى أن يتم القضاء الكامل على الأسلحة النووية ؛
- وأيدوا عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مكرسة لنزع السلاح ؛
- وأعربوا عن ارتياحهم للعمل الذي قام به الفريق العامل المعني بنزع السلاح الذي أنشأه مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك .

٥٩ - ولاحظ الوزراء مع القلق أنه بالرغم من أن نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية سيبدأ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧، لم تصدق عليها حتى الآن دولتان معروفا أن لديهما أسلحة كيميائية، وهو ما يهدد طابع العالمية ونزع السلاح الذي تتسم به بالصورة المتوخاة أصلا، والتي كانت ضمن المبادئ التوجيهية خلال المفاوضات الممتدة التي تمت خلالها الاتفاقية . وأكد الوزراء أن المؤتمر الأول للدول الأطراف ينبغي أن يعتمد تدابير ملائمة تضمن تنفيذ الاتفاقية بطريقة عادلة ومتكافئة وغير تمييزية تؤكد صفة العالمية ونزع السلاح التي تقوم عليها الاتفاقية . وأكد الوزراء كذلك أن القضايا المتعلقة أمام الهيئة التحضيرية يجب أن تحل بصورة مرضية من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية . وفي هذا السياق طالبوا البلدان المتقدمة بتشجيع التعاون الدولي عن طريق نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في المجال الكيميائي وإزالة جميع القيود الحالية التمييزية الوطنية والمتعددة الأطراف التي تتعارض مع نص وروح الاتفاقية .

٦٠- وأكد الوزراء أنه نظرا لأهمية التكنولوجيا الحيوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، فإن أي نظام لتحقيق في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية ، ينبغي أن يتضمن أحكاما محددة لضمان مصالح البلدان النامية ، الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وينبغي أن يؤدي تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية الى ضمان الوصول الى المواد والمعدات والتكنولوجيات اللازمة للأغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وبينما أكد الوزراء أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تستبعد في ذاتها استخدام الأسلحة البيولوجية، أكدوا من جديد تأييدهم لأن تحظر هذه الاتفاقية صراحة استخدام هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد لاحظ الوزراء أن جمهورية إيران الإسلامية قدمت اقتراحا بتعديل المادة ١ من موضوع الاتفاقية ليشمل حظر استخدام الأسلحة البيولوجية وحثوا على سرعة الرد من جانب الدول الموقعة على الاستفسارات التي قدمها المودعون بشأن هذا الاقتراح.

٦١- وأكد الوزراء من جديد أن النهج العالمية والاقليمية تجاه نزع السلاح نهج متكاملة ويمكن اتباعها في آن واحد . وحثوا الدول في مختلف مناطق العالم على التفاوض بشأن اتفاقات لايجاد توازن أكبر في الأسلحة التقليدية وتقييد انتاج وحيازة هذه الأسلحة واجراء خفض مستمر ومتوازن لها إذا اقتضى الأمر ، من أجل تشجيع السلم والأمن الدوليين والاقليميين . وأكدوا أن حل المنازعات الاقليمية وفيما بين الدول بالطرق السلمية ضروري لتهيئة الظروف التي تمكن الدول من توجيه مواردها بعيدا عن التسليح وفي اتجاه تطوير النمو الاقتصادي . والمبادرات الاقليمية لنزع السلاح ، على وجه التحديد ، بحاجة الى أن تأخذ في اعتبارها خصائص كل منطقة ، وأن تعزز أمن كل دولة من دول المنطقة المعنية . وينبغي أيضا التصدي لمسألة تراكم الأسلحة التقليدية بما يتجاوز الاحتياجات المشروعة للدول لأغراض الدفاع عن النفس مع مراعاة خصائص كل منطقة .

٦٢- ورأى الوزراء أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يعد خطوة ايجابية تجاه بلوغ هدف نزع السلاح النووي العالمي . وحثوا الدول على عقد اتفاقيات بهدف انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد فيها مثل هذه الترتيبات وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ورحبوا في هذا السياق بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغيا وبانكوك وبليندابا . وبحث الوزراء مسألة انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم ، واتفقوا على ضرورة أن يتم ذلك على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية ، وبما يتفق مع أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ورحب الوزراء بمجهود منغوليا للحصول على اعتراف من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بقرارها الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أراضيها .

٦٣- وكرر الوزراء تأييدهم لانشاء منطقة خالية من جميع اسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط . ولبلوغ هذه الغاية أكد الوزراء من جديد ضرورة الاسراع بانشاء منطقة خالية من

الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء . وطالبوا جميع الأطراف المعنية باتخاذ خطوات عاجلة وعملية من أجل انشاء هذه المنطقة ، وإلى أن يتم انشاؤها ، طالبوا اسرائيل ، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم يعلن عن عزمه لأن يفعل ذلك ، بالتخلي عن حيازته للأسلحة النووية ، وبالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون ابطاء ، والمبادرة الى وضع جميع مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وأعربوا عن قلقهم البالغ لحصول اسرائيل على قدرة نووية وهو ما يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة والدول الأخرى ، أدانوا اسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس ترسانات نووية ، وأضاف أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في منطقة توجد فيها اختلالات كبيرة في القدرات العسكرية لا سيما عن طريق حيازة أسلحة نووية تسمح لطرف بأن يهدد جيرانه والمنطقة كلها . ورحبوا كذلك بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بانشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الأوسط . وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي اتخاذ الخطوات اللازمة في كافة المحافل الدولية من أجل انشاء هذه المنطقة . وطالبوا أيضا بالحظر الكامل والتام لنقل جميع المعدات والمعلومات والمواد والتسهيلات والموارد والأجهزة المتصلة بالنواحي النووية وحظر تقديم المساعدة في المجالات العلمية أو التكنولوجيا المتصلة بالأغراض النووية لاسرائيل .

٦٤- ورحب الوزراء بالتوقيع على "معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا" (معاهدة بلنديا) ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ . وأكدوا أن هذه المعاهدة ستزيد من دعم الجهود العالمية لمنع انتشار الأسلحة النووية وستسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين . وأكد الوزراء كذلك أن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وخاصة في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز أمن افريقيا وجدوى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا .

٦٥- وتمشيا مع القرارات التي اتخذها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ ، طالب وزراء الدول الأطراف في المعاهدة جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية ، بأن تفي بالتزاماتها وبخاصة تلك المتصلة بالمادة السادسة من المعاهدة ، وأكدوا أيضا الحاجة إلى ضمان وتيسير ممارسة حق جميع الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية ونتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون أي تمييز ، وأنه ينبغي تنفيذ التعهدات لتيسير المشاركة في أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفي هذا السياق طالب وزراء الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تشارك اللجان التحضيرية حتى وقت عقد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ وخلالها على الفور في الأعمال الموضوعية من أجل التنفيذ الفعلي للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة والتعهدات الواردة في وثيقة المبادئ والأهداف في عام ١٩٩٥ .

٦٦- وأحاط وزراء الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية علما بفتح باب التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦ . واتفقوا على أنه إذا أريد تحقيق نتائج المعاهدة بالكامل ، سوف يكون من الضروري أن تواصل جميع الدول الموقعة ولا سيما الدول الحائزة لأسلحة نووية التزامها بنزع السلاح النووي .

٦٧- وأعلن الوزراء أنه لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ، ينبغي لجميع الدول الأطراف في معاهدات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح أن تلتزم بجميع أحكام هذه المعاهدات وأن تقوم بتنفيذها . وأكدوا أن قضايا عدم امتثال الدول الأطراف ينبغي أن تحل بطريقة تتفق مع هذه المعاهدات ومع القانون الدولي . وأكدوا كذلك أن أي خروج عن الدور المتوخى لمجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة أو بموجب المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح في ظروف معينة من شأنه أن يقوض أحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات ، بما في ذلك الآليات التي تنطوي عليها من أجل التصدي لانتهاكاتهما . فمثل هذا الخروج من شأنه أن يشكك في قيمة المفاوضات المضنية المتعددة الأطراف بشأن معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة في مؤتمر نزع السلاح . وأوضحوا أن التحايل على أحكام المعاهدات القائمة أو تقويضها سوف يضر ضررا بليغا بدور المؤتمر .

٦٨- وأعرب الوزراء عن قلقهم بشكل خاص إزاء النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وتراكمها في كثير من البلدان مما يشكل تهديدا للسكان وللأمن الوطني والإقليمي كما أنها تعتبر عاملا يساعد على زعزعة استقرار الدول . وحثوا الدول على اتخاذ خطوات للمواجهة الفعالة للمشكلة المتزايدة للنقل غير المشروع للأسلحة ولا سيما الأسلحة الصغيرة عن طريق اجراءات ادارية وتشريعية حيث ان هذه المشكلة تساعد على زيادة التوترات وتؤدي الى مشاحنات وصراعات وازهاق كما تؤثر سلبا على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان المتضررة . وفي هذا الصدد ، رحبوا باعتماد المبادئ التوجيهية في ١٩٩٦ لعمليات النقل الدولي للأسلحة في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ من قبل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

٦٩- ورحب الوزراء بعمليات الحظر والوقف والقيود الأخرى التي أعلنتها الدول بالفعل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتزايد توافق الآراء ضد الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد ونقلها . كما أحاطوا علما بالجهود المبذولة للقضاء عليها في أسرع وقت ممكن . ورحبوا في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته بلدان أمريكا الوسطى باعتبار منطقتهم منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد . وأوضح الوزراء أن أي مفاوضات لحظر الألغام الأرضية ينبغي أن تراعي المشاغل الأمنية الوطنية المشروعة للدول وكذلك حقها المشروع في استخدام التدابير الملائمة للدفاع عن النفس . وطلبوا باتخاذ اجراءات عادلة ومحددة لضمان امكانية وصول البلدان المتضررة دون قيود

إلى التكنولوجيا والمواد والمعدات والموارد المالية اللازمة لإزالة الألغام، كما أن الوصول إلى التكنولوجيا غير الفتاكة التي يجري تطويرها لأداء الدور الدفاعي المشروع الذي تقوم به الألغام من شأنه أن يولد التأييد لإزالتها، وطالب الوزراء أيضا باستمرار تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الألغام.

٧٠- وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء مخلفات الحرب العالمية الثانية ولا سيما على شكل ألغام أرضية تسبب أضرارا بشرية ومادية وتعوق خطط التنمية في بعض بلدان عدم الانحياز . وطالبوا الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها بأن تتعاون مع البلدان المتضررة وأن تقدم المعلومات اللازمة والخرائط والمساعدات التقنية لازالتها وأن تسهم في تحمل نفقات الازالة ، وتقدم التعويضات عن أي أضرار تنجم عنها .

٧١- ولاحظ الوزراء مع القلق أن فرض قيود لا مبرر لها على صادرات المواد والمعدات والتكنولوجيا الى البلدان النامية من أجل الأغراض السلمية لا تزال قائمة . وأكد الوزراء أن مشاغل الانتشار يمكن التصدي لها بصورة أفضل عن طريق اتفاقات يتم التفاوض بشأنها على أساس متعدد الأطراف وتكون عالمية وشاملة وغير تمييزية . وينبغي لاتفاقات مراقبة عدم الانتشار أن تكون واضحة ومفتوحة لمشاركة جميع الدول ويجب أن تكفل عدم فرض قيود على إمكانية الوصول الى المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأغراض السلمية والتي تحتاج إليها البلدان النامية من أجل تنميتها المستمرة .

كاف - المحيط الهندي كم منطقة سلم

٧٢- أكد الوزراء من جديد أهمية التعاون لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي . واعترفوا بالاسهام الذي قدمته مبادرة المحيط الهندي كم منطقة سلم لتحقيق هذه الغاية ، وأكدوا أهمية قيام رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي بمواصلة المشاورات غير الرسمية بشأن مستقبل المحيط الهندي كم منطقة سلم ، ومستقبل عمل اللجنة ، وطالبوا رئيس اللجنة بأن يقيي مجموعة التنسيق التابعة لحركة عدم الانحياز في نيويورك على علم بالتطورات.

لام - الإرهاب

٧٣- أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الارهاب والتخريب التي تؤدي في ظل مختلف الحجاج و الدرائع الى وقوع انتهاكات صارخة لحقوق الانسان وزعزعة استقرار النظام الدستوري السائد والوحدة السياسية لدول ذات سيادة .

٧٤- ورحبوا مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالتدابير الرامية الى القضاء على الارهاب الدولي ، وقرار الجمعية العامة ٢١٠/٥١ وحثوا على تنفيذه . وأكدوا إدانتهم لجميع أعمال وأساليب وممارسات الارهاب ، نظرا لآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ، فضلا عن آثارها الأخرى . وأعلنوا أن الارهاب يهدد أيضا استقرار الأمم والأسس التي تقوم عليها المجتمعات ، ولا سيما المجتمعات التعددية . وأكدوا تأييدهم للمبادرات المناهضة للارهاب على الصعيدين الدولي والاقليمي . وطالبوا أيضا بسرعة عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الارهاب وتنفيذها بشكل فعال .

٧٥- وحثوا كذلك جميع الدول على العمل معا من أجل تعزيز التعاون الدولي لمحاربة الارهاب أينما وقع أو بصرف النظر عن الفاعل والضحية ، وذلك على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، واحترام وتنفيذ الصكوك الدولية والثنائية ذات الصلة ، مع مراعاة الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة المعقود في القاهرة عام ١٩٩٥ .

٧٦- وأكدوا أنه لا يمكن تحت أي ظروف تبرير الأعمال الاجرامية المتعمدة والموجهة لإثارة حالة من الرعب لدى الجماهير أو لدى مجموعة من الأفراد أو ضد شخص معين مهما كان الغرض منها ، أو ايا كانت الاعتبارات أو العوامل التي تساق لتبريرها .

٧٧- وأكدوا من جديد أن جميع الدول عليها التزام بموجب مقاصد ومبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية ذات الصلة وقواعد القانون الدولي الأخرى بأن تمتنع عن تنظيم الأعمال الارهابية أو مساعدتها أو المشاركة فيها داخل أراضي دول أخرى أو التغاضي عن أنشطة داخل أراضيها أو تشجيع هذه الأنشطة بغرض ارتكاب مثل هذه الأعمال ، بما في ذلك السماح باستخدام أراضيها الوطنية والأراضي الواقعة تحت ولايتها في التخطيط والتدريب لهذا الغرض . وأكدوا من جديد إدانتهم القاطعة لأي دعم سياسي أو دبلوماسي أو أدبي أو مادي للارهاب .

٧٨- وأكد الوزراء من جديد الموقف المبدئي للحركة في ظل القانون الدولي بشأن شرعية كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني والمصير إنها لا تشكل اربابا .

٧٩- ودعا الوزراء مرة أخرى إلى التأييد، من حيث المبدأ، للدعوة إلى تعريف الارهاب لتمييزه عن الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

٨٠- وأكدوا على الحاجة الى مكافحة الارهاب بجميع أشكاله ومظاهره بصرف النظر عن الخلفية العرقية لضحايا أو مرتكبي الارهاب أو دياناتهم أو جنسياتهم .

٨١- وأكد الوزراء أيضا أن أخذ رهائن ، أيضا حدث ، وبصرف النظر عن الفاعل ، يشكل عقبة خطيرة أمام التمتع الكامل بجميع حقوق الانسان ولا يمكن تبريره تحت أي ظروف . ولهذا طالبوا الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومحاربة ومعاقبة أعمال أخذ الرهائن ، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان .

ميم - القانون الدولي

٨٢- أكد الوزراء أن القانون الدولي هو الأداة لتعزيز العدالة في العلاقات الدولية

٨٣- واتفق الوزراء على أن السلام والوثام بين الدول والشعوب يتطلب من الدول احترام وتعزيز حكم القانون . ولهذا السبب فقد عاهدوا أنفسهم على ادارة شؤونهم الخارجية على أساس الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي . واتفقوا على أن وجود مجتمع دولي يحكمه القانون هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن لجميع أعضائه .

٨٤- ومن الضروري احراز مزيد من التقدم لتحقيق الاحترام التام للقانون الدولي ومحكمة العدل الدولية وللعمل ، في جملة أمور ، على تعزيز تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وقيام نظام للعدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية وكذلك الجرائم الدولية الأخرى .

٨٥- ويشير الميثاق الى أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للمنظمة . وينبغي أن يستفيد مجلس الأمن بصورة أكبر من هذه المحكمة العالمية بوصفها مصدرا للفتاوى في القضايا موضع الخلاف وأن يستفيد منها كمصدر لتفسير القانون الدولي ذي الصلة وأن ينظر في القرارات التي تراجعها تلك المحكمة العالمية .

٨٦- وأحاط الوزراء علما بالمناقشات الجارية حول إنشاء محكمة جنائية دولية وأكد على الحاجة إلى كفالة أن تكون هذه المحكمة محايدة ومستقلة عن الأجهزة السياسية التابعة للأمم المتحدة التي لا ينبغي لها أن توجه أعمال المحكمة أو تعوقها أو أن تقوم بدور موازن لهذه المحكمة أو يعلو عنها . وأكدوا على ضرورة أن تستند ولاية المحكمة المقترحة إلى موافقة الدول المعنية ، وأكدوا أيضا على أن مبدأ التكامل بين الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية والولاية الوطنية مبدأ رئيسي ، وبالتالي فإنه سوف ينعكس في جميع أحكام النظام الأساسي للمحكمة ويراعى فيها .

٨٧- وأكد الوزراء أنه يجب الحفاظ على تكامل الصكوك القانونية التي اعتمدتها الدول الأعضاء .

٨٨- ومع انتهاء الحرب الباردة ، ظهرت مجالات اهتمام جديدة تسوغ دعم تجديد التزام المجتمع الدولي بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنهما فضلا عن الاستفادة القصوى من آليات ووسائل التسوية السلمية للمنازعات على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

٨٩- طلب الوزراء من الدول الامتناع عن اعتماد أو تنفيذ تدابير قسرية خارجية أو من جانب واحد كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية. ولاحظوا أن تدابير من قبيل قانوني هيلمز - بورتون و داماتو يشكلان انتهاكا للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة ، وطالبوا المجتمع الدولي باتخاذ اجراء فعال لوقف مثل هذا الاتجاه .

٩٠- كرر الوزراء قلقهم لإصرار بعض الدول على اللجوء الى اجراء تقييمات متحيزة لسياسات غيرها من الدول بما يخدم مصالحها الخاصة . وأعلنوا رفضهم لاستمرار استخدام أجهزة التقييم والتأهيل والتصديق من جانب واحد حيث أنها لا تتفق مع مبادئ مساواة الدول في السيادة وعدم التدخل وتقوض الصكوك والآليات المتعددة الأطراف التي أنشئت لهذا الغرض الاستراتيجيات .

٩١- أكد الوزراء من جديد الالتزام الذي عبر عنه رؤساء الدوا، أو الحكومات في مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في قرطاجنة بمعارضة جميع أنواع الاشتراطات والتدابير القسرية من جانب واحد والقواعد والسياسات التي تجري محاولة فرضها أو تلك التي تفرض على الدول الأعضاء .

٩٢- طلب الوزراء إلى جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أو تنفيذ اي تدابير من جانب واحد لا تتفق مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

٩٣- طلب الوزراء إلى جميع الدول أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وأن تعتقل أولئك الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية في رواندا وتعيدهم إلى البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة ليتولى محاكمتهم.

نون - قانون البحار

٩٤- رحب الوزراء بإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار وأيضا الهيئة المعنية بحدود الجرف القاري ولاحظوا أن السلطة الدولية لقاع البحار تمارس عملها حاليا. وحثوا جميع الدول، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، والتي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاق المتصل بتنفيذ الجزء الحادي عشر من الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وأكدوا من جديد أن الاتفاقية والاتفاق يمثلان انجازين هامين

للمجتمع الدولي من خلال الجهود متعددة الأطراف لاقامة نظام قانوني للبحار والمحيطات من شأنه أن يؤدي ، في جملة أمور ، الى تيسر الاتصالات الدولية وتعزيز استخدام البحار والمحيطات للأغراض السلمية والاستخدام الكفوء والعادل لمواردهما ، وحفظ مواردهما الحية فضلا عن حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها .

٩٥- طالب الوزراء المجتمع الدولي بتقديم مزيد من الدعم للبلدان النامية غير الساحلية من أجل تحسين مرافق النقل العابر داخلها وتشجيع جهودها الرامية الى التغلب على الصعوبات التي تعوق التجارة العابرة .

سين - تسوية المنازعات بالوسائل السلمية

٩٦- أكد الوزراء الحاجة الى تحديد التزام المجتمع الدولي بدعم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنهما وكذلك الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ويتوقف دور الحركة الى حد كبير في تعزيز قيام نظام دولي عادل على قوتها الداخلية ووحدتها وتماسكها . ولذلك فانه من واجب جميع الدول الأعضاء أن تعمل بهمة من أجل تحقيق تضامن الحركة ووحدتها .

٩٧- ولتحقيق هذه الغاية ، أشار الوزراء الى ولاية مكتب التنسيق في اجراء مزيد من الدراسة لمسألة انشاء آلية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية ، بما في ذلك الاقتراح المقدم والمواقف المعبر عنها في مؤتمر قمة قرطاجنة ، على أن يقدم المكتب تقريراً الى لجنة المنهجية .

الفصل الثاني: تحليل الحالة الدولية ألف - الشرق الأوسط

٩٨- بعد الإشارة الى اعلان قرطاجنة ، أكد الوزراء من جديد تأييدهم التام للنضال المشروع للشعب الفلسطيني من أجل تأمين حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في العودة الى دياره وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني . وكرر الوزراء طلبهم بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، وطالبوا بأن تنفذ اسرائيل بصفة خاصة القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٠٧٣ (١٩٩٦) و قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٥١ ، وهم يرون أن التدابير الاسرائيلية الرامية الى تغيير الطابع القانوني والجغرافي والسكاني للقدس وغيرها من الاجراءات المناقضة لهذه القرارات لاغية وباطلة .

٩٩- ورحب الوزراء بالانتخابات التي تمت في العام الماضي في الضفة الغربية وغزة وبدستور المجلس التشريعي الفلسطيني الذي صدر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ، وتولي الرئيس ياسر عرفات منصبه كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية . وطالب الوزراء الدول بدعم الجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية لاعادة بناء اقتصاده ومؤسساته الوطنية .

١٠٠- ورأى الوزراء أن مواصلة حكومة اسرائيل سياساتها في انشاء المستوطنات اليهودية وتوسيع القائم منها في الأرض الفلسطينية المحتلة ، لاسيما القدس وحوها ، على غرار القرار الصادر مؤخرا بمصادرة الأرض الفلسطينية وانشاء مستوطنة يهودية في جبل أبو غنيم ، قرار غير شرعي ويمثل انتهاكا للقرارات الدولية ذات الصلة ، ويعد خرقا للاتفاقات التعاقدية الملزمة والالتزامات والضمانات بين الأطراف المعنية . وهم يرون كذلك أن هذه الانتهاكات من جانب اسرائيل تشكل تهديدا للسلام ولعملية السلام الجارية في الشرق الأوسط . وأشاروا الى أن عملية السلام الحالية تستند الى مبادئ ومرجعية مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ ، أي الى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام . واذ يعربون عن دعمهم لمسيرة السلم الحالية ، يساورهم قلق بالغ لعدم تقيد حكومة اسرائيل بالتزاماتها وتعهداتها بتنفيذ أحكام الاتفاقات وفقا للجدول الزمني المتفق عليه ، ولم تحترم اسرائيل قرارات مجلس الأمن في هذا الصدد ولم تعمل على تنفيذها .

١٠١- وأشار الوزراء الى أن مجلس الأمن ، بسبب عدم وجود اجماع بين أعضائه الدائمين ، قد عجز عن ممارسة مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين . وأشاروا الى أنه من مقاصد الأمم المتحدة ، في جملة أمور ، اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام والعمل على ازالتها . وقرروا المطالبة بعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في الحالة

فسي الأرض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس ، بغية وضع توصيات ملائمة تقدم الى الدول الأعضاء بشأن اتخاذ تدابير جماعية على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧٧ (د-٥) الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

١٠٢- وطلبوا الى الأمين العام للأمم المتحدة اتخاذ الخطوات الضرورية لعقد دورة استثنائية طارئة ، وقرروا إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة موافقتهم على عقد مثل هذه الدورة الاستثنائية الطارئة.

١٠٣- وأكد الوزراء من جديد التزامهم باحترام القانون الإنساني الدولي وكفالة احترامه في جميع الظروف . وأكدوا ، في هذا الصدد التزامهم بالعمل على كفالة احترام اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس، والتي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

لبنان

١٠٤- أعرب الوزراء عن مساندتهم واحترامهم الكاملين لاستقلال لبنان وسيادته وسلامته الإقليمية ووحدة أراضيه . وأعربوا من جديد عن ادانتهم لاستمرار احتلال اسرائيل اجزاء من جنوب لبنان والبقاع الغربي ، وأكدوا من جديد تأييدهم التام للجهود التي يبذلها لبنان نحو تحرير هذه الأراضي . وأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ضد لبنان ومواطنيه ، وكذلك المعاناة والمشاق التي يلاقيها المواطنون اللبنانيون المحتجزون في سجون اسرائيل وفي معسكرات الاحتجاز . وأكدوا مجددا ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) كشرط أساسي لتحقيق السلام والأمن في المنطقة ، والافراج عن جميع المحتجزين اللبنانيين الذين تعتقلهم اسرائيل .

الجولان السوري

١٠٥- أكد الوزراء من جديد أن جميع التدابير والاجراءات التي اتخذتها أو ستخذها اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال ، كقرارها الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذي يستهدف تغيير وضع الجولان السوري المحتل باطل ولاغ ؛ ويشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة ، وليس لها أي أثر قانوني . وطلبوا اسرائيل أن تمثل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨٨) وأن تنسحب تماماً من الجولان السوري المحتل ، الى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ؛ تنفيذاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

عملية السلام

١٠٦- أكد الوزراء تأييدهم لعملية السلام في الشرق الأوسط وتنفيذ جميع الاتفاقات الموقعة في إطارها بين الأطراف المعنية ، وكذلك الالتزامات والتعهدات الصادرة على أساس مرجعية مؤتمر مدريد ، وقرارات الأمم المتحدة ، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ "الأرض مقابل السلام" الذي يكفل انسحاب إسرائيل التام من جميع فلسطين المحتلة والأراضي العربية الى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. بما فيها مدينة القدس والجولان السوري وكذلك من جنوب لبنان والبقاع الغربي المحتل منذ ١٤ آذار/مارس ١٩٧٨؛ وطالبوا إسرائيل بأن تعيد تأكيد تقيدها بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها خلال المفاوضات وأن تستأنف المحادثات على المسار السوري من النقطة التي توقفت فيها. وهم يطالبون باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف؛ بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني والقدس عاصمتها.

١٠٧- ورأى الوزراء أن إصرار إسرائيل على سياساتها الاستيطانية في القدس وبقية الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لا يتماشى مع المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية ، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ويشكل تهديدا خطيرا لعملية السلام .

١٠٨- ولاحظ الوزراء مع التقدير ، الجهود المحمودة التي تبذلها الحكومتان السورية واللبنانية من أجل تهيئة الفرص لتحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط ، واستئناف المحادثات من النقطة التي توقفت فيها ، وطالبوا إسرائيل بالانسحاب التام من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية ، تنفيذ لقرارات مجلس الأمن في هذا الشأن ، ووفقا لقواعد القانون الدولي ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض بالقوة .

باء - أوروبا

البوسنة والهرسك

١٠٩ - أدان الوزراء أعمال العدوان والإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي ارتكبت ضد جمهورية البوسنة والهرسك وسكانها. وطالبوا بالتنفيذ التام والشامل لاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، وأكدوا، في هذا الصدد على أهمية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والامتنثال لقراراتها، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية للاجئين والمشردين، وإنشاء المؤسسات اللازمة لصون السلام والاستقرار في المنطقة. وأكدوا كذلك على ضرورة تجديد المسؤولية الفردية عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الأخرى للقانون الانساني ، وأنه ينبغي تسليم

المتهمين الى المحكمة وطالبوا الأطراف تهيئة الظروف اللازمة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

١١٠ - وأكد الوزراء على ضرورة أن يكفل مجلس الأمن التنفيذ التام لجميع قراراته ومقرراته المتعلقة باليوستة والهرسك.

قبرص

١١١ - أيد الوزراء من جديد جميع المواقف والاعلانات السابقة لحركة عدم الانحياز بشأن مسألة قبرص وأعربوا عن قلقهم البالغ لعدم احراز أي تقدم في البحث عن حل عادل وعملي . وكرروا تأييدهم لوحدة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة أراضيها ، وتضامنهم مع شعب وحكومة قبرص . وطالبوا مرة أخرى بانسحاب جميع قوات الاحتلال والمستوطنين وعودة اللاجئين الى ديارهم في حالة توافر الأمان ، وحصر المفقودين منهم . وبعد أن أعلنوا موقفهم بأن الوضع الراهن الحالي في قبرص الذي ظهر واستمر بسبب استخدام القوة لا يمكن قبوله ، شددوا على ضرورة تأمين الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة وتنفيذها ، وقيام مجلس الأمن ، وصولاً لهذه الغاية ، باتخاذ اجراءات وتدابير حاسمة ، من بينها عقد مؤتمر دولي ، ونزع سلاح قبرص ، كما أقترح رئيس جمهورية قبرص . وفضلاً عن هذا ، أعرب الوزراء عن قلقهم لاستمرار الافتقار الى الارادة السياسية من جانب تركيا ، كما أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (الوثيقة S/1994/629 المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤) وأكدوا من جديد دعمهم لجهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل إيجاد حل عادل وعملي كما جاء في الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤) ، وقرروا مطالبة فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز بأن يتابع بصورة ايجابية هذه الجهود ويدعمها .

الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط

١١٢ - استعرض الوزراء التطورات التي حدثت في منطقة البحر المتوسط منذ مؤتمر قمة قرطاجنة . وأكدوا من جديد تصميمهم على تكثيف عملية الحوار والمشاورات لتعزيز التعاون الشامل والمتكافئ في المنطقة من أجل حل المشاكل القائمة في منطقة البحر المتوسط ، وازالة أسباب التوتر وما يترتب على ذلك من تهديد للسلم والأمن . وأكد الوزراء على أن احترام حق تقرير المصير والقضاء على الاحتلال الأجنبي والقواعد الأجنبية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول شروط لا بد منها لاقرار السلام والاستقرار في منطقة البحر المتوسط .

١١٣ - ورحب الوزراء بالمبادرات المختلفة التي قدمت لتعزيز التعاون والأمن في البحر المتوسط كما ظهر في الفقرات ذات الصلة من وثيقة قرطاجنة الختامية . وبعد أن رحبوا بالقرار الذي اتخذته المؤتمر

الثاني المعني بالأمن والتعاون في البحر المتوسط بإنشاء رابطة لدول البحر المتوسط ، أكد الوزراء إيمانهم بأنه ينبغي للبرلمانات أن تشارك بإيجابية في زيادة التقارب بين شعوب منطقة البحر المتوسط .

١١٤- وأحاط الوزراء علما بعملية المشاركة بين أوروبا والبحر المتوسط ورحبوا بقرار لجنة برشلونة بعقد اجتماعها القادم لوزراء خارجية أوروبا والبحر المتوسط في مالطة يومي ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ . واعترف الوزراء في هذا الصدد بأن آفاق المشاركة الوثيقة بين أوروبا والبحر المتوسط في كافة المجالات ، من شأنها أن تعزز هذه العملية وسوف تستفيد من مشاركة جميع دول البحر المتوسط في تعزيز التعاون في المنطقة .

١١٥- وأشاد الوزراء بجهود بلدان البحر المتوسط غير المنحازة لمواجهة التحديات العديدة التي زادت حدتها بسبب الأنشطة الإرهابية ، وأنشطة الجريمة المنظمة بما في ذلك الاتجار بالمخدرات ، وغسل الأموال ، والهجرة غير المشروعة ، وهي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار في المنطقة . وفي هذا السياق ، التزم الوزراء بزيادة تعزيز التعاون من أجل القضاء على هذه التهديدات وبالتالي لتعزيز الموقف السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي في منطقة البحر المتوسط .

جيم - أفريقيا

بوروندي

١١٦- يرحب الوزراء بالاقترح الداعي الى عقد مؤتمر اقليمي في أروشا في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ حسبما عبر عنه مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجهاز المركزي لمنع النزاعات وإدارتها وحلها التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنعقد في يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ .

الصومال

١١٧- أعرب الوزراء عن قلقهم العميق لعدم إيجاد حل للأزمة السياسية في الصومال . غير أنهم رحبوا بالتطورات الأخيرة ولا سيما عقد اتفاق سوديري (أنبوبيا) في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ، وإنشاء مجلس للخلاص الوطني كخطوة مشجعة نحو السلام والمصالحة الوطنية في هذا البلد . وأكد الوزراء على أهمية تحقيق تسوية سياسية شاملة للصراع في الصومال . وطالبوا جميع الحركات الصومالية بتوحيد الجهود لإيجاد حل حقيقي ودائم للمشكلة التي أصابت البلد بالشلل وسببت مصاعب للشعب ولتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن . ولاحظ الوزراء مع التقدير جهود منظمة الوحدة الأفريقية ، ولا سيما بلدان الهيئة الحكومية الدولية للتنمية سعيا لتحقيق

السلام والاستقرار في الصومال ولاحظوا كذلك مع التقدير جهود جامعة الدول العربية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الصومالية .

١١٨- ولاحظوا الدور الهام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي في الجهود المبذولة لمساعدة الشعب الصومالي على استعادة السلم والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية ، وطلبوا من هذه المنظمات أن تنسق جهودها بالتعاون الوثيق مع الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والهيئة الحكومية الدولية للتنمية.

١١٩- وناشدوا المجتمع الدولي تقديم العون الانساني وكذلك المساعدة من أجل اعمار الصومال بطريقة محسوبة جيدا وبهدف المضي قدما في عملية السلام وتعزيز مقومات السلام .

ليبيا

١٢٠- أكد الوزراء موقف الحركة كما ورد في الفقرة ١٦٣ من البيان الختامي لمؤتمر القمة الحادي عشر في قرطاجنة ، وعبروا عن قلقهم لعدم استجابة الدول الغربية الثلاث لنداءات المنظمات الاقليمية والدولية ومساعدتها الرامية الى ايجاد تسوية سلمية على أساس مبادئ القانون الدولي .

١٢١- وأكدوا أن الاجراءات المفروضة على ليبيا لم يعد لها ما يبررها . وحثوا مجلس الأمن على الاسراع باعادة النظر في الحظر الجوي والاجراءات الأخرى المفروضة على ليبيا بهدف الغائها . وأكدوا أن تصعيد الازمة والتهديد بفرض مزيد من العقوبات واستعمال القوة كأسلوب لتسيير العلاقات فيما بين الدول يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز .

١٢٢- وأيد الوزراء المقترحات المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك مع جامعة الدول العربية كما وردت في بيان الدورة العادية الخامسة والستين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في طرابلس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ والمتمثلة فيما يلي :

١- محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد يختاره مجلس الأمن .

٢- محاكمة المشتبه فيهما في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي . مع الالتزام بالقانون الاسكتلندي ، وعلى يد قضاة اسكتلنديين .

٣- تشكيل محكمة جنائيات خاصة لمحاكمة المشتبه فيهما في لاهاي بمقر محكمة العدل الدولية .

الصحراء الغربية

١٢٣- بعد أن أحاط الوزراء علما بآخر التطورات في حل مسألة الصحراء الغربية ، أكدوا تأييد الحركة لجهود الأمم المتحدة من أجل تنظيم استفتاء محايد وحر ونزيه والاشراف عليه ، وفقا لخطة التسوية ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

سيراليون

١٢٤- رحب الوزراء باتفاق السلام المعقود في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في أبيجان بين حكومة جمهورية سيراليون والجبهة الشعبية الثورية لسيراليون ، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي اتفاقية السلام الى حل سريع للمشكلة .

ليبيريا

١٢٥- رحب الوزراء بالتطورات الايجابية الأخيرة في عملية السلام في ليبيريا على أساس اتفاق أبوجا والجدول الزمني المنقح لتنفيذ هذا الاتفاق ، ولاحظوا مع الارتياح انما عملية نزع السلاح وتسريح القوات بنجاح واعادة تنشيط المجتمع المدني الليبيري وتحسن حالة الأمن في جميع انحاء البلاد وأثره الايجابي على ايصال الامدادات للأغراض الانسانية وعودة اللاجئين ، وبدء الاعداد لاجراء الانتخابات العامة . واشادوا في هذا الصدد ، بالدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ورئيس الجماعة ولأفراد فريق مراقبة وقف اطلاق النار رجالا ونساء لما بذلوه جميعا من جهود مضنية وما قدموه من تضحيات كثيرة سعيا لتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية في ليبيريا ، وأعربوا أيضا عن تقديرهم للأمم المتحدة والمنظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع المانحين والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لما قدموه من مساعدة مستمرة لعملية السلام في ليبيريا بما في ذلك اعادة توطين اللاجئين واعادة تأهيلهم وادماجهم ، واعادة إعمار هذا البلد .

١٢٦- وفي الوقت الذي تقترب فيه الانتخابات من مرحلتها الحاسمة ، أكد الوزراء أهمية ان تنقيد جميع الأحزاب والقادة في ليبيريا بالتزاماتهم بموجب خطة أبوجا للسلام بغية ضمان انتخابات حرة ونزيهة . ودعوا أيضا المجتمع الدولي في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لليبيريا أن يستجيب بسخاء وفي حينه للدعاء الذي وجهته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل توفير الموارد اللازمة لفريق مراقبة وقف اطلاق النار لتمكينه من الاضطلاع بمسؤوليته بمقتضى خطة السلام ، ولا سيما توفير الأمن الملائم لاجراء الانتخابات . وأكدوا التزامهم بحظر الأسلحة الذي فرض على ليبيريا بموجب قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢) ، وطلبوا أعضاء المجتمع الدولي بالالتزام به التزاما تاما .

أنغولا

١٢٧- استعرض الوزراء التطورات المتعلقة بعملية السلام في أنغولا منذ مؤتمر قمة قرطاجنة ، وأكدوا من جديد التزامهم ببروتوكول لوساكا بوصفه القاعدة الأساسية لعودة السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا . ورحبوا بالتقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا، وأكدوا استمرار سريان قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تولي أهمية لتنفيذ حكومة أنغولا وحركة يونيتا لبروتوكول لوساكا تنفيذا تاما.

١٢٨- ورأى الوزراء أنه من الأهمية بمكان أن تتخذ حكومة أنغولا وحركة يونيتا خطوات عاجلة وحاسمة نحو الوفاء بالتزاماتهما من أجل ضمان استمرار مشاركة المجتمع الدولي في عملية السلام في أنغولا .

١٢٩- وكرروا نداءهم لحركة يونيتا بأن تمثل لجميع أحكام بروتوكول لوساكا بحسن نية ودون مزيد من الإبطاء .

١٣٠- ورحب الوزراء بزيارة الأمين العام للأمم المتحدة الأخيرة لأنغولا وأشادوا بجهود مثله الخاص في أنغولا وفريق المراقبين الثلاثي الذي ساهم كثيرا في احراز تقدم في عملية السلام .

١٣١- وأعرب الوزراء عن تقديرهم للتأييد الذي قدمه المجتمع الدولي وطالبوا بزيادة المساعدة الانسانية والدعم اللازمين للاعمار الوطني في أنغولا .

مايوت

١٣٢- أكد الوزراء سيادة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية التي لا تنازع على جزيرة مايوت ، وكذلك الالتزامات التي تم التعهد بها قبل استفتاء ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن احترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية . وحثوا حكومة فرنسا على الاسراع بعملية المفاوضات من أجل ضمان العودة الفعلية والسريعة لجزيرة مايوت الى جزر القمر وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨/٤٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ، والقرارات الأخرى التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة .

أرخبيل شاغوس

١٣٣- أكد الوزراء دعم حركة عدم الانحياز لسيادة موريشوس على أرخبيل شاغوس ، بما في ذلك ديفغو غارسيا ، وطالبوا الدولة الاستعمارية السابقة أن تواصل الحوار مع حكومة موريشوس من أجل إعادة الأرخبيل في أسرع وقت ممكن. وفي هذا الصدد ، لاحظ الوزراء مع الارتياح الشروع في بعض تدابير بناء الثقة من جانب الطرفين .

الوضع في منطقة البحيرات الكبرى

١٣٤- أعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لتدهور الوضع في زائير الشرقية . ولاحظوا أن هذا الوضع أسفر عن عواقب انسانية بالغة الخطورة بالنسبة للاجئين والضحايا الآخرين للصراع في المنطقة . وطالبوا بإنهاء الأعمال العدوانية لتيسير وصول المساعدات الانسانية وتأهيل اللاجئين والمشردين ونصح الوزراء أطراف الصراع بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لحل هذا الصراع . وأعربوا عن تأييدهم لخطة السلام ذات النقاط الخمس التي تقدم بها الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في منطقة البحيرات الكبرى .

١٣٥- وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لمبادرة الرئيس دانييل أراب موي بعقد مؤتمرات القمة الأول والثاني والثالث لرؤساء الدول بشأن الوضع في منطقة البحيرات الكبرى .

١٣٦- ولاحظ الوزراء أيضا مع الارتياح الجهود المبذولة ، لاسيما من جانب بلدان المنطقة ، من أجل إيجاد حل سريع للنزاع في زائير الشرقية ، وكذلك نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي الأخير لرؤساء دول وحكومات الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات في أفريقيا وإدارتها وحلها والمنعقد في لومي (توغو) يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ ، والتي قبلت فيه دولة زائير وممثلوا تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير ، مبدأي المفاوضات المباشرة ووقف إطلاق النار . وأخيرا ، رحب الوزراء بالجهود التي بذلتها حكومة جنوب أفريقيا لتيسير اجراء مفاوضات بين تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير ودولة زائير وهي المفاوضات التي بدأت في جنوب أفريقيا في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ .

دال - آسيا

الحالة بين العراق والكويت

١٣٧- استعرض الوزراء الحالة بين العراق والكويت وأكدوا أن جميع الدول الأعضاء في الحركة ملتزمون باحترام سيادة كل من الكويت والعراق وسلامتها الإقليمية واستقلالهما السياسي . كما أكدوا أن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هو السبيل لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة . وفي هذا الصدد ، لاحظوا ضرورة إيجاد حل سريع لمشاكل جميع الأسرى والمحتجزين والمفقودين التابعين للكويت وبلدان ثالثة أخرى عن طريق التعاون الجاد والصادق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل الوصول الى حل لهذه القضية . واستعرضوا قضية المعاناة الانسانية في العراق ، ولاحظوا بارتياح التطورات الأخيرة التي تسمح للعراق باستيراد الاحتياجات المدنية الأساسية .

تركيا والعراق

١٣٨- أعرب الوزراء عن أسفهم للأعمال المتكررة التي تقوم بها القوات المسلحة التركية مما يهدد السلامة الإقليمية للعراق بدعوى محاربة عناصر رجال العصابات المختبئين داخل أراضي العراق . وتشكل هذه الأعمال التي ترتكبها القوات المسلحة التركية انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي وللحدود الدولية المعترف بها بين البلدين . ورفض الوزراء أيضا ما يسمى بتدابير "المطاردة الساخنة" التي تتبناها تركيا لتبرير هذه الأعمال التي تنافي قواعد القانون الدولي وأعراف الممارسات بين الدول .

شبه الجزيرة الكورية

١٣٩- أكد الوزراء من جديد تأييدهم لجهود الشعب الكوري من أجل إعادة توحيد وطنه استنادا الى المبادئ التي وردت في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ ، وكذلك الاتفاق المعقود في شباط/فبراير ١٩٩٢ . ولاحظوا أهمية ضمان سلام وأمن دائمين في شبه الجزيرة الكورية من أجل الرخاء المشترك للشعب الكوري ، وكذلك من أجل أمن شمال شرقي آسيا وبقية العالم ، وأكدوا أن إعادة توحيد كوريا ينبغي أن يتحقق بالوسائل السلمية . وأعربوا عن الأمل في أن يتم حل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والمفاوضات فيما بين جميع الأطراف المعنية ، والتنفيذ الكامل لآطار جنيف المتفق عليه ، وبيان كوالالمبور بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والوثائق الأخرى ذات الصلة المتفق عليها ، مع مراعاة ضرورة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

أفغانستان

١٤٠ - طالب الوزراء جميع الدول باحترام وحدة دولة أفغانستان الإسلامية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها؛ وكذلك حق الشعب الأفغاني في تقريره مصيره.

١٤١ - وأعربوا عن قلقهم لاستمرار الأعمال العدوانية في دولة أفغانستان الإسلامية وطالبوا جميع الدول بالامتناع التام عن أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، بما في ذلك تورط عسكريين أجانب وإمداد مختلف الأطراف بالأسلحة.

١٤٢ - وأضافوا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري، وأن وقف العنف والأعمال العدوانية المسلحة ونزع سلاح كابول يمكن أن يوفر ظروفًا ملائمة للعملية السياسية.

١٤٣ - وأعربوا عن أملهم في أن تتحرك الأطراف الأفغانية في اتجاه المصالحة الوطنية وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٧٦، وقراري الجمعية العامة ١٩٥/٥١ و ١٠٨/٥١، ورحبوا بالجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان.

١٤٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن استمرار الصراع في أفغانستان يتيح أرضا خصبة للإرهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات، وهو ما يزعزع الاستقرار في المنطقة وما حولها، وطالبوا باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة ذلك.

جنوب شرقي آسيا

١٤٥ - اعترف الوزراء بدور رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في الحفاظ على السلم والاستقرار والرخاء في المنطقة وفي تعزيز التعاون في جميع أرجاء آسيا ومنطقة المحيط الهادي والتعاون مع المحفل الاقليمي لرابطة جنوب شرقي آسيا من أجل تنشيط الحوار والثقة المتبادلة بين شركائها. ورحبوا بالتقدم في الجهود المستمرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتحقيق الهدف المتمثل في إقامة منطقة للسلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا والتوقيع من جانب بلدان جنوب شرقي آسيا العشرة على معاهدة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ويرون ان انشاء مثل هذه المنطقة يعد اسهاما هاما في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في آسيا ومنطقة المحيط الهادي ولتحقيق فعالية المعاهدة المذكورة، شجع الوزراء جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية على تقديم دعمها وتعاونها بالانضمام الى بروتوكول المعاهدة.

١٤٦ - أكد الوزراء الحاجة الى حل جميع النزاعات المتعلقة بالسيادة والولاية فيما يخص بحر الصين الجنوبي وذلك بالوسائل السلمية دون اللجوء الى القوة و/أو التهديد باستعمال القوة، وحشا

الأطراف على ممارسة ضبط النفس بغية تهيئة مناخ من أجل الحل النهائي لجميع القضايا محل النزاع . وأعربوا عن القلق ازاء التطورات الأخيرة التي قد تؤدي الى تدهور السلم والاستقرار في المنطقة . وأيد الوزراء ، في هذا الصدد ، المبادئ الواردة في كل من اعلان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٩٢ بشأن بحر الصين الجنوبي وبيان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعام ١٩٩٥ بشأن التطورات الأخيرة في بحر الصين الجنوبي وشددوا على ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ هذه المبادئ بالكامل . وأعربوا عن الأمل في أن يحتنع جميع المعنيين عن اتخاذ أي اجراءات أخرى قد تقوض السلم والاستقرار وزعزعة الثقة في المنطقة ، بما في ذلك احتمال تقويض حرية الملاحة والطيران في المناطق المتأثرة . وحثوا بالمثل المطالبين بمعالجة القضية في مختلف المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف ، وأكدوا ، في هذا الصدد ، أهمية تعزيز جميع أنواع تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف . ولهذا الغرض ، رحبوا بالمبادرة الاندونيسية لرعاية حلقة عمل عن ادارة النزاعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي بالاضافة الى التدابير الأخرى التي شرعت في اتخاذها الأطراف المعنية في المنطقة لتعزيز التعاون وكفالة التوصل الى تسوية سلمية لجميع المسائل المعلقة .

هاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

رابطة دول الكاريبي

١٤٧- لاحظ الوزراء مع الارتياح الجهود المبذولة لتعميق عملية التعاون والتنمية فيما بين دول المنطقة عن طريق رابطة دول الكاريبي .

هايتي

١٤٨- لاحظ الوزراء بارتياح التقدم الكبير الذي تحقق في مجال اعادة بناء الديمقراطية في هايتي وحثوا المجتمع الدولي على مواصلة تزويد هايتي بالدعم المادي وغيره (بما في ذلك المساعدات التقنية والمالية) لتمكينها من تعميق العملية الديمقراطية وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المنتظمة . واتفقوا أيضا على ضرورة بحث تمديد بعثة الأمم المتحدة في هايتي في سياق التطورات في هذا البلد وفقا لرغبات حكومة هايتي .

كوبا

١٤٩- طالب الوزراء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بوضع نهاية للتدابير والاحترامات الاقتصادية والتجارية والمالية ضد كوبا والتي تسبب خسائر مادية وأضراراً اقتصادية ضخمة ، فضلاً عن أنها اجراءات فردية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار . وطالبوا الولايات المتحدة الأمريكية بتسوية خلافاتها مع كوبا عن طريق المفاوضات على أساس المساواة والاحترام المتبادل ، ودعوا إلى الامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٥/٤٩ و ١٧/٥١ . وأعربوا عن قلقهم البالغ بسبب التشريع الجديد الذي أقره الكونغرس الأمريكي والذي من شأنه تكثيف الحظر المفروض على كوبا وتوسيع نطاقه الإقليمي . وحثوا أيضاً حكومة الولايات المتحدة على إعادة الأراضي التي تحتلها الآن قاعدة غوانتانامو البحرية إلى السيادة الكوبية ووقف الإرسال الإذاعي والتلفزيوني المعادي لكوبا .

غواتيمالا

١٥٠- أعرب الوزراء عن ارتياحهم لتوقيع اتفاق بشأن إيجاد سلام راسخ ودائم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين حكومة غواتيمالا وجبهة يونيداد الوطنية الثورية ، وهو الاتفاق الذي وضع نهاية واضحة للمواجهة الداخلية في غواتيمالا . ويحقق هذا الاتفاق موقفاً يسوده السلم ويؤدي إلى استقرار سياسي وتنمية اقتصادية في المنطقة .

١٥١- وناشد الوزراء المجتمع الدولي تعزيز دعمه ومساعداته المالية من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاقات السلام والتي سوف تسهم في دعم السلام في غواتيمالا .

١٥٢- وأعرب الوزراء أيضاً عن ارتياحهم للمساهمة الكبيرة التي قدمتها الأمم المتحدة في العملية السلمية في غواتيمالا .

بنما

١٥٣- رحب الوزراء باعتماد حكومة بنما عقد مؤتمر عالمي بشأن قناة بنما في مدينة بنما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تحضره الحكومات والمنظمات الدولية والمستخدمون البحريون وشركات النقل البحري الدولية للنظر معاً في الدور الذي ينبغي أن تقوم به قناة بنما في القرن الحادي والعشرين .

النزاع بين غيانا وفنزويلا

١٥٤- لاحظ الوزراء الالتزام الأكيد من جانب غيانا وفنزويلا بالحل السلمي للنزاع القائم بينهما . وتحقيقا لهذه الغاية ، أعربوا عن تأييدهم الكامل للأطراف فيما يتعلق بقراراتهم مواصلة اغتنام المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص بغية التوصل الى تسوية قاطعة وفقا لما يطالب به اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ .

نظام التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى

١٥٥- اعترف الوزراء بالتقدم الكبير الذي حققته عملية التكامل والتعاون الاقليمي عن طريق نظام التكامل بين بلدان أمريكا الوسطى.

الفصل الثالث : القضايا الاقتصادية

ألف - الحركة والقضايا الاقتصادية الدولية

١٥٦- استعرض الوزراء تطورات الحالة الدولية ولا سيما منذ مؤتمر قمة قرطاجنة في عام ١٩٩٥ . وقد لاحظوا ما يلي :

- أن النمو المرتفع في بعض البلدان النامية أسهم بدرجة كبيرة في القوى المحركة للنمو الاقتصادي العالمي وأكدوا أن عملية التكامل العالمي للبلدان النامية حققت بذلك عائدا للبلدان الصناعية أيضا . وقد تجاوز نمو البلدان النامية ككل نمو البلدان المتقدمة في العامين الآخرين ومن المحتمل أن يستمر هذا الاتجاه ؛
- ومع ذلك ، فقد أظهر الاقتصاد العالمي معدلات نمو متوسطة أقل كثيرا من التوقعات ، في حين استمرت البلدان النامية في تحمل تكاليف باهظة ناجمة عن سياسات الإصلاح الاقتصادي ، وعدم وجود سياسات منسقة في البلدان المتقدمة لزيادة الطلب واستقرار الأسواق وتحرير التجارة من أجل توفير بيئة اقتصادية دولية مواتية للبلدان النامية التي أصابها الاحباط . بل ان معظم الجهود المضنية التي بذلتها كثير من البلدان النامية لاغتنام الفرص ، باءت بالفشل في ظل القيود الاقتصادية العالمية الهيكلية التي تشمل ادامة أعباء الديون وتقليص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وتقلب أسعار العملات وتدفقات الاستثمار غير المتساوية والسياسات الانكماشية البالغة الحرص التي انتهجتها البلدان المتقدمة ؛
- وبرغم دلائل النمو ، فان عددا كبيرا من البلدان مازال يواجه صعوبات اقتصادية خطيرة حيث فرضت عملة العولة ضغوطا عنيفة على آفاق التنمية فيها . فقد استمر الفقر في ازدياد ليسبب معاناة انسانية هائلة في هذه البلدان ؛
- أن النمو الاقتصادي العالمي تحركه تدفقات التجارة والاستثمار العالمي المتزايد بخطوات سريعة مقارنة بالنتائج العالمي ، مما يؤكد أن احتمالات انتشار النمو عبر البلدان والمناطق يعتمد الى حد كبير على المشاركة المتزايدة للبلدان النامية في هذه التدفقات ؛
- أن نطاق وانتشار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية ، رغم أنه حقق زيادة ، لا يزال غير متكافئ . وقد سجلت بعض البلدان النامية زيادات كبيرة في نصيبها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتكاملا أكبر في الاقتصاد العالمي ؛

- أن البلدان النامية حققت تغييرات كبيرة وإيجابية في قدراتها الانتاجية وبنائها الأساسية ، وفي التنافسية الدولية واجتذاب الاستثمارات ، وبذلك أوجدت عناصر وقوة تكاملية جديدة لتنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب ؛
 - أن تزايد تدفقات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كان بمثابة معادلة إيجابية للنمو والتنمية وتوفير العمالة وزيادة الرخاء للجميع . ومع ذلك فإن هذه العملية لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لعدد من البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية ؛
 - وبرغم علامات التقدم الاقتصادي في بعض البلدان الأفريقية ، فإن عددا كبيرا من بلدان المنطقة مازال يواجه مصاعب اقتصادية واجتماعية خطيرة . فأعباء الدين ونقص تدفق الموارد المالية وانخفاض أسعار السلع الأساسية مازالت تشكل عقبات رئيسية للتنمية الاقتصادية في بعض هذه البلدان ؛
- ١٥٧- وأكد الوزراء أن الاتجاهات الحالية كان لها أثر متغير على اقتصادات البلدان النامية . وبينما لوحظت بعض علامات التقدم في بعض البلدان ، فإن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لا تزال تعاني من الجمود الاقتصادي والتهميش . ولاحظ الوزراء أن الفجوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية آخذة في الاتساع . وزاد من تعقيد الأثر غير المتكافئ ظهور تحديات جديدة تتعلق بقضايا الوصول إلى الأسواق والوصول إلى رأس المال والتكنولوجيات الجديدة . وأوضحوا أن أبعاد التنمية واحتياجات البلدان النامية وأولوياتها وقدراتها وامكانياتها ينبغي أن تأتي في مركز أي رؤية عالمية للعقود القادمة وهذا سوف يكفل بلورة واستمرار عمليات تطوير العملة وتحرير التجارة فضلا عن الرخاء والاستقرار والأمن الذي يتولد عن هذه العمليات .
- ١٥٨- وأكد الوزراء أن البلدان النامية لم تؤثر فحسب على النمو الاقتصادي العالمي والطلب على المدخلات بصورة كبيرة ، بل إنها تشكل جزءا ديناميا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الدولي . غير أن الوزراء أعربوا عن أسفهم لأن صوت البلدان النامية في عمليات صنع القرار لا يعبر عن أهميتها المتزايدة باعتبارها من العناصر الفاعلة الهامة التي برزت في مجال النمو الاقتصادي العالمي . وحشوا البلدان المتقدمة على أن تمنح هذا الاسهام والدور التزكيمي الاعتراف الملائم والمتكافئ . ولذلك ينبغي تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي ، بما في ذلك مشاركتها في المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية .

١٥٩- وحث الوزراء البلدان الصناعية الرئيسية على أن تكفل للاتفاقات والآليات أن تأخذ في الاعتبار اهتمامات جميع الأطراف ، وأن تتضمن توازنا بين المصالح والمنافع . وينبغي الاعتراف على وجه التحديد بالأهمية الخاصة لدعم سياسات وأهداف التنمية . وطالبوا البلدان الصناعية بالوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالرقم المستهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وهو ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية الشاملة لغرض تنمية البلدان النامية ، ويجب عليها أيضا أن تخصص من هذا الرقم المستهدف ما بين ٠,١٥٪ و ٠,٢٠٪ من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا .

١٦٠- وأكد الوزراء من جديد الحاجة الى انشاء نظام عالمي للعلاقات الاقتصادية مفتوحا تنظمه القواعد وقابل للمساءلة والتنبؤ ، وعادل ومنصف وشامل وغير تمييزي ، وخاصة في وقت بدأت فيه البلدان النامية تشارك فيه بنشاط في عملية بناءة لتحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي . وحثوا البلدان المتقدمة على الاضطلاع بعمليات التكيف الهيكلي اللازمة والابتعاد عن الاتجاهات الحمائية التي ظهرت نتيجة مخاوف لا أساس لها ازاء الواردات التنافسية من البلدان النامية وازاء تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الى هذه البلدان لصالح فرص النمو الجديدة .

١٦١- وطالب الوزراء البلدان المتقدمة بالابتعاد عن استخدام التجارة والاستثمار لتحقيق أهداف غير اقتصادية أو أهداف داخلية أو كليهما كتلك الأهداف المتعلقة بمعايير العمل ، وحقوق الملكية الفكرية ، وحقوق الانسان ، والبيئة . وشددت الحركة على أن مثل هذه المشروطيات المفروضة على التجارة والاستثمار تشكل خطرا على النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف وعلى احتمالات التجارة والاستثمار في البلدان النامية .

١٦٢- وطالب الوزراء البلدان المتقدمة بدعم جهود البلدان النامية عن طريق إيجاد بيئة اقتصادية عالمية مواتية ، ولا سيما عن طريق اجراءات داخلية في بلدانها لغرض الاسراع بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية حتى يكون لها أثر ايجابي على جهود البلدان النامية في مجال التنمية وادماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف .

١٦٣- وطالبوا البلدان المتقدمة أيضا بخفض التعريفات الجمركية بنسبة كبيرة وإزالة القيود المفروضة على الصادرات من البلدان النامية ، ومن بينها الحواجز غير الجمركية ، وتكرار اللجوء بلا مبرر الى الاجراءات الوقائية ، والرسوم الموازية ، والرسوم المضادة للاغراق ، والممارسات التجارية التقييدية ، والتي تقلل أو تلغي الميزة النسبية الكامنة لاقتصادات البلدان النامية ، والميزة التنافسية لمشاريعها التجارية ، والتي تشوه وتعرقل التجارة وترك أثرا سلبيا على التنمية في البلدان النامية وعلى النظام التجاري المتعدد الأطراف أيضا .

١٦٤- وأكد الوزراء على أهمية تعزيز الشراكة العالمية للتغلب بصورة فعالة على القيود الجسدية المفروضة على التنمية . وشددوا أيضا على ضرورة أن يقوم الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على تبادل المصالح والمزايا وتقاسم المسؤوليات والتكامل الحقيقي . ورحبوا بجهود الحركة في المشاركة باستمرار مع مجموعة الـ ٧ وغيرها من الأطراف في حوار مثمر وبناء للتوصل الى تفاهم أفضل وللاستجابة بمزيد من الإيجابية لآمال البلدان النامية في مجال التنمية ، مع مراعاة مشاغل واهتمامات الدول الأعضاء ، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية . وأشاد وزراء الخارجية بجهود صاحب السفارة ارنستو سامير رئيس جمهورية كولومبيا ورئيس حركة عدم الانحياز ، لاضفاء الطابع المؤسسي على آلية التشاور مع رئيس مجموعة الـ ٧ بغية تعزيز الحوار ودعم زيادة فهم تطلعات وآراء ومواقف البلدان النامية فيما يتعلق بالقضايا الهامة . واتفقوا على ضرورة أن يوصي مكتب التنسيق بالشكل العام للاجتماعات مع مجموعة الـ ٧ وزعماء العالم وتواتر هذه الاجتماعات وجدول أعمالها . وطلبوا أيضا الى رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز ، بالتعاون مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، أن يشرع في الأعمال التحضيرية لهذه الاجتماعات لاسيما في سياق مؤتمر القمة المقبل لمجموعة الـ ٧ الذي سيعقد هذا العام في دينفر بالولايات المتحدة الأمريكية .

١٦٥- وعلق الوزراء أهمية على اجتذاب الاستثمار المباشر من اجل تنمية بلدانهم ، بما في ذلك تشجيع نقل التكنولوجيا بما فيها التكنولوجيات السليمة والمأمونة بيئيا ، وبناء قدرات محلية وتوليد العمالة . وعلقوا أهمية خاصة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع البنية الأساسية وقطاعات التصنيع . ولا ينبغي أن يقتصر الاستثمار الأجنبي المباشر على المساهمة في الحصول على الموارد المالية المطلوبة وفتح الأسواق أمام التجارة ، بل أن يساهم أيضا في تدريب الأفراد في البلدان المتلقية والسعي من أجل تحقيق أثر اجتماعي ملائم من خلال الأنظمة التي قد يتم انشاؤها . ولبلوغ هذه الغاية ، ينبغي احترام الاتفاقات بين البلدان التي تشمل المعاملة على الصعيد الوطني وشرط الدولة الأكثر رعاية وقيام علاقات تعاقدية عادلة ومتكافئة في سيادة الاستثمار الأجنبي المباشر . ولاحظوا أن بلدان الحركة قد اتخذت خطوات عديدة لتهيئة مناخ يفضي الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . وطلبوا البلدان الصناعية الرئيسية باتخاذ خطوات تكاملية حتى تحقق الاجراءات التي تتخذها البلدان النامية أثرها الانمائي الأقصى في الاقتصاد العالمي .

١٦٦- وأكد الوزراء على الحاجة الى تعزيز الأثر الانمائي للمؤسسات المتعددة الأطراف ، بما فيها المنظمات والمؤسسات الإقليمية . وتقتضي ذلك تعزيز توافر الموارد وديمقراطية صنع القرار في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ودعم دور البلدان النامية في عملية صنع القرار الاقتصادي على الصعيد الدولي ، بغية تلبية أولويات وحاجات البلدان النامية التي ينبغي اعتماد الوسائل اللازمة لها ، فضلا عن تهيئة مناخ ملائم من أجلها .

١٦٧- وقرر الوزراء انشاء فريق مخصص من الاقتصاديين من بلدان عدم الانحياز لتقييم الحالة الاقتصادية من منظور البلدان النامية وتحديد وتحليل القضايا الرئيسية موضع اهتمام هذه الدول والمساعدة وتطوير برنامج ايجابي لبلدان الجنوب . وسيقوم رئيس الحركة بالتعاون مع البلد المضيف للمؤتمر بالتشاور مع الدول الأعضاء بشأن انشاء هذا الفريق وبرنامج عمله لتمكينه من أن يقدم تقريراً الى مؤتمر القمة الثاني عشر الذي سيعقد في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٨ .

باء - خطة للتنمية

١٦٨ - وأكد الوزراء من جديد أن أي خطة للتنمية يجب أن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية، وطلبوا الجمعية بأن تعتمد الخطة في حينها، وينبغي أن تتيح فرصة لوضع التنمية في مقدمة الخطة الدولية. وينبغي أن يتمثل تنفيذ هذه الخطة في خفض الاختلالات والتناقضات الجوهرية القائمة. ويجب أن تؤدي هذه الخطة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، وينبغي أن تكثف التطور الإيجابي للعلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف المتصلة بالمسائل الإنعاشية، وأن تتوج أيضاً بزيادة دور البلدان النامية في عملية صنع القرار.

١٦٩- ولاحظ الوزراء مع القلق أن الجانب الأكبر من المناقشات الجارية في المحافل الدولية حول قضية التنمية تسعى فقط الى تحويل الأنظار بعيداً عن قضايا التنمية الحقيقية ، كذلك التي تتعلق بالنمو الاقتصادي وتنظيم التدفقات المالية الخاصة ، واقامة نظم متكافئة تشمل جميع مجالات التجارة وتحقق نقل التكنولوجيا .

١٧٠- وفي سياق المناقشات الجارية داخل الفريق العامل المعني بخطة التنمية ، شدد الوزراء على ضرورة توافر موارد كافية لتنفيذ خطة التنمية . ولهذا أكدوا أن مسألة التمويل الملائم لضمان النمو الاقتصادي المعجل والمتواصل في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الافريقية يجب التصدي لها بكل جدية والحاح . وطلبوا البلدان المتقدمة بأن تضمن موارد اضافية جديدة لتنفيذ خطة التنمية .

جيم - التجارة الدولية والسلع الأساسية

١٧١ - أشار الوزراء إلى أن بلدانهم رحبت، في مجال التجارة، بنتائج جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش بوصفهما علامتين بارزتين في اتجاه تحرير التجارة وتعزيز التعددية. ولاحظ الوزراء كذلك أنه في عدد من المجالات الهامة لم تصل النتائج المتفاوض عليها في جولة أوروغواي إلى مستوى توقعات البلدان النامية وأنه لا يزال يتعين عليها تحقيق الزيادات المتوقعة في مستوى الرفاه وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق. وأعربوا عن أسفهم لأن تنفيذ نتائج جولة أوروغواي في مجالات فوائد التصدير إلى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا لم تكن كافية كما أنها كانت بطيئة. وكان هناك مسعى لتحديد الفرص التجارية للبلدان النامية عن طريق استخدام التدابير الحمائية، ومن بينها تلك التدابير التي اتخذت من جانب واحد ووراء قناع المعايير التقنية أو الشواغل البيئية أو الاجتماعية أو تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٧٢ - وطالب الوزراء بما يلي:

- توسيع عضوية منظمة التجارة العالمية وتسهيل انضمام بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن؛
- التنفيذ العاجل لاتفاقات جولة أوروغواي ولا سيما في مجال فوائد الصادرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك التخلص السريع والعملي من الحصص التقييدية في ظل الاتفاقية المعنية بالمنسوجات والملبوسات؛
- التنفيذ التام لأحكام اتفاقات جولة أوروغواي التي تنص على منح معاملة تفضيلية للبلدان النامية ودراسة التدابير التي يتعين اتخاذها لتوسيع نطاق هذه الأحكام؛
- ضرورة تحسين أسلوب عمل أسواق السلع الأساسية الدولية عن طريق نظام كفاء وواضح ومستقر وملائم للأسعار. وطالبوا أيضا بالدعم الدولي لجهود البلدان النامية من أجل تحديث وتنويع أنشطتها في مجال السلع الأساسية لزيادة عائداتها الخارجية وتحسين قدراتها التنافسية في مواجهة الحالة السائدة لعدم استقرار الأسعار والتدهور العام في مجال التبادل التجاري؛

- الامتناع عن تحميل جدول أعمال منظمة التجارة العالمية بقضايا خارجية ليست لها صلة مباشرة بالتجارة والتي تعيد ترتيب أولويات جدول أعمال المنظمة. وينبغي أن يؤدي اختيار قضايا جديدة والطريقة التي توضع بها القواعد في المنظمة إلى إدماج البعد الإنمائي بالكامل وألا تؤثر تأثيراً ضاراً على الميزة النسبية للبلدان النامية والميزة التنافسية لشركاتها المشاركة في التجارة العالمية؛
- ضمان وضع ترتيبات خاصة في أسواق الصادرات بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية للبلدان النامية لا سيما البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة؛
- مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة والتصدي للصعوبات التي تواجهها في الأسواق الرئيسية مثل الحدود التعريفية القصوى وتقلص الأفضليات وتساعد التعريفية الجمركية وإساءة استخدام التدابير المضادة للإغراق والرسوم الجمركية الموازية؛
- زيادة فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بقطاعات ومجالات التجارة في البضائع والخدمات حيث تتمتع بميزة نسبية؛
- قيام البلدان المتقدمة بتوفير فرص وصول حرة وتفضيلية للأسواق للبلدان النامية من خلال تحسين وتعزيز نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأنظمة التفضيلية ومد نطاقها لتشمل مجالات وقطاعات جديدة في منظمة التجارة العالمية؛
- اتخاذ إجراءات لمضاعفة فرص البلدان الأفريقية إلى أقصى حد والتقليل إلى أوفي حد ممكن من الصعوبات التي تواجهها في التكيف مع التغييرات التي أدخلت جولة أوروغواي وينبغي أن يطبق بفعالية القرار المتخذ بشأن تدابير مواجهة الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح؛
- زيادة الحركة الحرة لجميع عوامل الإنتاج، بما في ذلك حركة الموارد البشرية؛

- ضمان أن يعبر النظام التجاري الدولي تعبيراً كاملاً عن المنظور الإنمائي من حيث المجالات المختارة لوضع القواعد وذلك من حيث توازن الحقوق والالتزامات والمنافع الناتجة عنها؛

- قيام الأونكتاد بإجراء تحليل مستمر، ومنتظم لاتفاقات جولة أوروغواي. وحثوا، في هذا الصدد، على إجراء تحليل لأثر الاتفاقات القائمة ودراسة المغزى الإنمائي للاتفاقات المقترحة؛

- أن تجري البلدان النامية مشاورات وثيقة عند صياغة مواقفها بشأن القضايا التي ستعالجها منظمة التجارة العالمية. وحثوا، في هذا الصدد، البلدان النامية، على أن تعمل معاً لوضع برنامج تطلعي للمفاوضات التجارية في المستقبل يشمل القضايا موضع اهتمام البلدان النامية وبالتالي يمكنها من أخذ زمام المبادرة في أية جولة مفاوضات تجري في المستقبل.

١٧٣ - وأدان الوزراء إصرار دول معينة على تكثيف التدابير القسرية من جانب واحد وتطبيق تشريعات داخلية لها آثار خارجية على البلدان النامية، كإجراءات تشمل فرض الحصار والحظر وتجميد الأصول لغرض منع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر بكامل إرادتها نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن تتوسع بحرية في تجارتها الدولي، وأكدوا أن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي، والنظام الدولي لحرية التجارة، وطالبوا وقف هذه التدابير على الفور. وأيدوا أيضاً قرار الجمعية العامة ٢٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وطالبوا جميع الدول بعدم الاعتراف بالتشريعات التي اعتمدتها دول معينة وهي التشريعات التي تتجاوز أراضيها لغرض فرض جزاءات على الأفراد والشركات في بلدان ثالثة.

١٧٤ - ولاحظ الوزراء أن الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التعاون الاقتصادي تتزايد يوماً بعد يوم. واتفقوا على أن هذه الترتيبات يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في تطوير الاقتصاد العالمي ونموه وفي جملة أمور عن طريق تعزيز وتحرير التجارة والاستثمار وعمليات نقل التكنولوجيا بين بلدان حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وإن لاحظ الوزراء أهمية نظام التجارة المتعدد الأطراف، أعربوا عن تقديرهم للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعزيز التجارة فيما

بين الأقاليم داخل المنطقة. ومن جهة أخرى، حذروا من الترتيبات الإقليمية التي تنشئ حواجز جديدة.

١٧٥ - أشاد الوزراء بالخطوات التي اتخذت لإنشاء منطقة تجارية حرة في جنوب آسيا، ومنطقة التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنطقة التجارة الحرة لبلدان أمريكا اللاتينية، وخطه العمل لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، والأنشطة التي تضطلع بها منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمركز الاقتصادي لشرق آسيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا والمجتمع الكاريبي، وحلف الاندين، ورابطة التكامل لدول أمريكا الوسطى، ورابطة دول الكاريبي، ونظام التكامل لأمريكا الوسطى لترويج التجارة فيما بين الأقاليم. ولاحظا مع الارتياح إنشاء اتحاد المغرب العربي ورابطة البلدان المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي والتي تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وفي هذا الصدد، أحاطوا علما بالجهود الإيجابية التي تبذلها بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في إطار ترتيبات التجارة التفضيلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

١٧٦ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للنتائج التي تحققت في الأونكتاد التاسع المنعقد في ميدرانج بجنوب أفريقيا، وكذلك التنسيق الفعال والمواقف التي اتخذتها الحركة في هذه الدورة، وأكدوا على ضرورة تعزيز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وشددوا على موقف الأونكتاد بوصفه المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يمكنها أن تبحث قضايا التجارة والتنمية والقضايا المتصلة بهما بطريقة متكاملة. وأكدوا من جديد أهمية دور الأونكتاد في تحقيق توافق للآراء، وهو الدور الذي تم الاعتراف به في الأونكتاد التاسع. وفي سياق إصلاح الأمم المتحدة، يصبح من الضرورة الحفاظ على ولاية الأونكتاد ودوره في تعزيز التنمية. ورحبوا باعتماد برنامج عمل مفصل للأونكتاد للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ في مجال التجارة في السلع والخدمات، والاستثمار، وتنمية المشاريع، والتكنولوجيا، والتمويل. وطالبوا الأونكتاد بأن يواصل تقديم الدعم للبلدان النامية مع إيلاء اهتمام خاص بالبلدان الأفريقية ولا سيما بأقل البلدان نموا بغية تسهيل مشاركتها في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة. وفي هذا السياق، طالبوا المجتمع الدولي بأن يسهم بسخاء في الصندوق الاستثماري لأقل البلدان نموا.

١٧٧ - وأكد الوزراء أهمية العمل التحليلي والبحث السياسي الذي أجراه الأونكتاد لتيسير البحث المتكامل للقضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية. ورحبوا بالقرار الذي اتخذ في الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بالاستفادة من الأعمال التي تمت في الأونكتاد في مجالي الاستثمار والتجارة عند إجراء أي بحث حول هذه المسألة. وطالبوا الأونكتاد باستيفاء الولاية الممنوحة له وهي تحديد وتحليل الآثار المترتبة على التنمية من القضايا المتصلة باحتمال إنشاء إطار متعدد الأطراف للاستثمار، مع مراعاة مصالح البلدان النامية بصورة كاملة.

١٧٨ - وإن اعترف الوزراء بدور الأونكتاد، بوصفه المحفل الرئيسي للجمعية العامة للأمم المتحدة، المسؤول عن المعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا ذات الصلة، في مجالي التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، فقد رأوا أن الدورة العاشرة للأونكتاد، والتي ستعقد في بانكوك، تايلند عام ٢٠٠٠، من شأنها أن تتيح فرصة طيبة لدعم المشاركة العالمية لصالح التعاون الاقتصادي في الألفية القادمة. ولاحظوا أيضا وجود احتمال بأن تعقد هذه الدورة على مستوى القمة.

١٧٩ - وأسهم قطاع السلع الأساسية بصورة كبيرة في التنمية الوطنية في تحديد التبادل التجاري بين البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن قلقهم لتدهور الأسعار والفوضى في بعض أسواق السلع الأساسية. وأكد الوزراء أهمية تنويع الأسعار في الأسواق وتعزيزها وتحسينها وتطوير بعض السلع الأساسية، وطالبوا المجتمع الدولي بدعم جهود البلدان النامية لتحسين عمليات تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها. ولاحظوا مساهمة الصندوق المشترك للسلع الأساسية في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه عن طريق البرامج التي يضطلع بها.

دال - التمويل الإنمائي والقضايا النقدية والمالية

١٨٠ - أعرب الوزراء عن قلقهم للانخفاض الحاد في توافر التمويل الميسر لأغراض التنمية. فالمعونات المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، كنسبة مئوية من ناتجها القومي الإجمالي قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كرقم مستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٧٠. وأعربوا عن أسفهم لأن المناقشات الجارية بشأن التنمية بدأت تحيد بشكل متزايد عن أبعادها

الخارجية. وأكدوا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في بيئة اقتصادية دولية مؤيدة تتحمل فيها البلدان الصناعية الرئيسية مسؤولية خاصة. وطالبوا البلدان الصناعية بتنسيق استراتيجيات للتوسع الاقتصادي من أجل زيادة الطلب، والاسراع بالنمو العالمي والعمل على استقراره، والقيام بتسويات سياسية هامة، وتشجيع التدفق المستمر والكبير للمساعدات الإنمائية الرسمية. وأكد الوزراء أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يدعم ويكمل التمويل الميسر، وهو مطلب رئيسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ولاحظ الوزراء أن معظم البلدان النامية ليست في وضع يتيح لها اجتذاب القدر الكافي من الاستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم فإنها ما زالت تعتمد إلى حد كبير على المعونة الإنمائية الرسمية لدعم مقاصدها الإنمائية.

١٨١ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى إصلاح مؤسسات بریتون وودز لتمكينها من تقديم مساهمة رئيسية في تحقيق الاستقرار المالي على الصعيد الدولي وتدفق رؤوس الأموال باتجاه البلدان النامية والمساعدة في هذا الصدد على استحداث آليات لتلافي المخاطر. ومن جهة أخرى، ازدادت احتياجات البلدان النامية من التمويل الميسر من جميع المصادر ولم تتناقص، ويلزم تلبية احتياجاتها على النحو الكافي، لا سيما للاستثمار في الهياكل الأساسية ومجالات الأولوية الأخرى، وتعزيز الجدارة الائتمانية للبلدان النامية، ودعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والقضاء على الفقر وإتاحة الفرصة للإدارة الملائمة لديونها وزيادة الموارد المالية ليتسنى تحقيق النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة.

١٨٢ - وشددوا على الحاجة الملحة للوصول إلى نتيجة مرضية في الاستعراض العام الحادي عشر لحصص حقوق السحب الخاصة من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية من السيولة وإعطاء دفعة للنمو العالمي. وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للتغذية الحادية عشرة للمساعدة الإنمائية الدولية، وشددوا على ضرورة الحفاظ على المستوى الحالي على الأقل، كما حدث خلال فترة التغذية العاشرة.

١٨٣ - وأكد الوزراء على أهمية مرفق التسوية الهيكلية المعززة كمصدر للتمويل التسهلي للبلدان الفقيرة. وأبرزوا الحاجة إلى وضع مرفق التسوية الهيكلية المعززة على أساس التمويل الذاتي، عن طريق مساهمات كبيرة من البلدان الصناعية، تستكمل ببيع كمية محدودة من الذهب إذا اقتضى الأمر، دون المساس بإنتاج الذهب في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

١٨٤ - وأشار الوزراء إلى القرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة قرطاجنة وأعلنوا أنه عندما يتم الاتفاق على برامج التكيف الهيكلي، ينبغي تمويلها بالكامل، وينبغي أن تشمل أهداف التنمية الاجتماعية، ولا سيما القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي.

١٨٥ - وأكد الوزراء على أن تصاعد المديونية الخارجية ما زالت تعرقل بشدة الجهود الإنمائية لنسبة كبيرة من البلدان النامية. وأعربوا عن أسفهم للظاهرة السلبية التي تتمثل في النقل العكسي الصافي للتدفقات من اقتصادات البلدان النامية إلى اقتصادات البلدان المتقدمة. وعلى الرغم من الاستراتيجيات العديدة، فإنه ما زالت البلدان النامية غير قادرة على إيجاد حل نهائي. وبالتالي فقد أوصوا بأهمية الأخذ بنهج "المرة الواحدة" الذي من شأنه أن يقلل من أعباء وخدمة الدين الكلي إلى المستويات اللازمة لاستعادة التنمية عن طريق قيام مجموعات الدائنين الرئيسيين، بما فيهم الدائنين متعددي الأطراف في البلدان المتقدمة بإجراء تخفيض معقول في جميع فئات الدين، وقد يشمل ذلك اتباع نهج متكامل بالنسبة لجميع أنواع المديونية، بما في ذلك المديونيات المتعددة الأطراف أو الثنائية أو التجارية والذي يمكن أن يساعد على تحقيق حل شامل وفعال ومتكافئ ودائم وإنمائي المنحى لمشكلة الدين وخدمة الدين. ودعوا إلى تنفيذ تدابير جسورة لإلغاء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المدينة بشدة. وشددوا كذلك على أن أي حل ينبغي أن يكون غير تمييزي ويتسم بالشفافية، ويجب أن يؤدي نقل صاف لموارد جديدة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وأكد الوزراء على ضرورة أن يتم تقدير المساهمة المقدمة من البلدان المتقدمة على أساس ما تقدمه من موارد إضافية لتلافي تحويل أموال التنمية الشحيحة لتخفيف عبء الدين.

١٨٦ - ورحب الوزراء، في هذا الصدد، بالمبادرة التي قدمتها المؤسسات المالية الدولية بمساعدة البلدان الفقيرة المدينة بشدة في سعيها لإيجاد حل لمشاكل ديونها، وشددوا على الحاجة إلى التنفيذ السريع والكامل وأكدوا أيضا على وجود عدد من العناصر التي يلزم دعمها. والمطلوب حث البلدان المتقدمة على النظر في جعل فترة التكيف قصيرة مع ما يتماشى من حرج الحالة في البلدان المعنية الفقيرة بشدة وكذلك أيضا مدى استحقاق عدد آخر من تلك البلدان لتخفيف عبء الدين. وعلاوة على ذلك، فإنه في الوقت الذي رحب فيه الوزراء بقرار نادي باريس، فإنهم أعربوا عن اعتقادهم بأنه كان يمكن أن يكون تخفيض الديون أكثر موضوعية فيما لو نظر نادي باريس في تخفيض الديون بنسبة ٩٠ في المائة على نحو ما اقترحه مؤخرا وزراء مجموعة ال ٢٤. وأشار الوزراء أيضا إلى أنه من المهم ألا يتم طرح مشروطة جديدة.

١٨٧ - وأشار الوزراء إلى مصادقة رؤساء الدول أو الحكومات خلال مؤتمر قمة قرطاجنة على فكرة إنشاء فريق وزاري بمشاركة وزراء من البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان المتقدمة لإجراء استعراض مشترك لعملية النظام النقدي والمالي الدولي وصياغة توصيات بهدف إصلاحه. وينبغي أن يكون الإصلاح موجهاً، في جملة أمور، نحو دعم احتياجات البلدان النامية، مع إيلاء اهتمام لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وينبغي أن يدعم زيادة التفاعل مع منظومة الأمم المتحدة. وأيدوا أيضاً المبادرة التي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية لمعالجة قضيتي تدفقات رأس المال وتعبئة الموارد.

هاء - العلم والتكنولوجيا

١٨٨ - أوضح الوزراء أن تقدم البلدان النامية يعتمد على إمكانية الحصول على التكنولوجيا وعلى قدراتها المحلية على تطويرها، وعلقوا أهمية خاصة على التكنولوجيات السليمة والمأمونة بيئياً، وعلى التكنولوجيا الحيوية، وأعربوا عن قلقهم للتدابير التي تهدف إلى عرقلة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وذلك لأهداف سياسية. وأعلنوا أن الضوابط التي تفرضها البلدان ذات المستوى الصناعي الرفيع على تصدير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج وأنواع أخرى من التكنولوجيا الحساسة، ينبغي ألا تستخدم لمنع وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا لأغراض إنمائية سليمة.

١٨٩ - ورحب الوزراء مع الارتياح بقيام مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز بتنفيذ برنامج موسع للتعاون. غير أنهم أكدوا أن المركز يحتاج إلى مستوى كاف من الالتزامات والمساهمات المالية حتى يتمكن من خدمة الحركة بصورة فعالة. ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى الانضمام للنظام الأساسي للمركز وتعزيز المركز مالياً.

١٩٠ - وأحاط الوزراء علماً باحتماع الخبراء المعني بالعلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة في الفترة من ٧ إلى ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧، ووافقوا على خطة التعاون في سياق العلم والتكنولوجيا في مجال التنوع الحيوي التي اعتمدها اجتماع الخبراء.

واو - التعاون في مجال التنمية الصناعية

١٩١ - أشار الوزراء إلى الإعلان المتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) الذي اعتمد في مؤتمر القمة الحادي عشر للحركة، وأكدوا أهمية اليونيدو وصلاحياتها، وأبرزوا دورها في مجال التنمية الصناعية. ورحبوا بعملية الإصلاح التي قامت بها اليونيدو بنجاح لزيادة فعاليتها كمحفّل لدعم وتنشيط التعاون الصناعي ولتقديم الخدمات التقنية المتخصصة، وأكدوا من جديد التزامهم بدعم وتعزيز اليونيدو لتمكينها من ممارسة ولايتها بصورة كاملة. وطالب الوزراء جميع الدول الأعضاء في اليونيدو، ولا سيما البلدان الصناعية، أن تجدد التزامها بالتعاون في مجال التنمية الصناعية، وبجعل يونيدو أكثر قوة وقدرة على البقاء وذلك بروح من المشاركة العالمية وتبادل المنافع، وحثوا بعض البلدان المتقدمة النمو على إعادة النظر في إعلانها الانسحاب من اليونيدو. وأكدوا على الحاجة إلى تأمين مستقبل اليونيدو كوكالة متخصصة حيوية لتعزيز التنمية الصناعية في البلدان النامية في إطار نظام التعاون المتعدد الأطراف.

زاي - البيئة والتنمية

١٩٢ - أشار الوزراء إلى روح الشراكة والتعاون التي ظهرت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. ولاحظوا مع الارتياح الأهمية التي توليها بلدان حركة عدم الانحياز لقضية التنمية. وأبرز الوزراء الإجراءات الفعالة التي قامت بها بلدان عدم الانحياز لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في ظل ظروف دولية بالغة الصعوبة وغير مواتية. ولاحظوا التطور المطرد لقوانين البيئة في العديد من بلدان عدم الانحياز، ولاحظ الوزراء أنه بينما ترتبط المشاكل البيئية للبلدان المتقدمة بأنماط غير ثابتة للاستهلاك والانتاج، فإن تلك المشاكل التي تواجهها البلدان النامية تنتج إلى حد كبير عن الفقر والتخلف وعن قصورها التقني والمالي. وأكدوا أن الأولوية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية تتمثل في القضاء على الفقر، وأنه لهذا يجب أن ينظر إلى التنمية المستدامة في إطار النمو الاقتصادي المستمر، على أن يكون القضاء على الفقر هدفها الأول.

١٩٣ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أنه بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر قمة الأرض حيث ما يلي:

- لم تتوافر الموارد الجديدة والإضافية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛
 - لم تتبلور عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية التقنية بشروط تساهلية وتفضيلية؛
 - لم تحظ مقتضيات المفهوم المحوري بشأن "مسؤوليات مشتركة ولكن متباينة" بالاهتمام اللائق ولم تلق التزاما عمليات من جانب البلدان الصناعية المتقدمة؛
 - إن عدم تحقيق توازن بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية وحفظ الموارد اللازمة للتنمية وإدارتها، مع زيادة التركيز على حماية البيئة، قد أدى إلى تقويض التنمية التي هي حجر الزاوية في جدول أعمال القرن ٢١.
- ١٩٤ - ولهذا طالب الوزراء بسرعة تنفيذ الالتزامات والتوصيات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وأكدوا ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بإعداد مواقف منسقة للحركة، والتعبير عنها بصورة فعالة خلال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المعنية باستعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن تجري هذه الدورة تقييما للتقدم المحرز منذ عام ١٩٩٢. وتحلل أسباب الفشل في تنفيذ الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها، وتحدد التدابير التي يلزم اتخاذها للإسراع في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالكامل، دون إعادة فتح قضايا تم الاتفاق بشأنها في ريو دي جانيرو.
- ١٩٥ - وأكد الوزراء دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه المحفل الذي يتناول، بطريقة متكاملة، معالجة قضايا البيئة، ويقع ضمن ولايته بناء توافق في الآراء بشأن القضايا الجديدة والناشئة في مجالات البيئة، وله دوره في التنسيق والتحليل.
- ١٩٦ - واعترف الوزراء بقضية المياه في العالم التي تتسم بالحرَج وبأهميتها الاستراتيجية للإنسانية. ورحبوا، في هذا الصدد، بإعلان مراكش، الذي اعتمدته المنتدى العالمي الأول المعني بالمياه المنعقد يومي ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ في المغرب، وأوصوا بدراسة تحويل هذا المنتدى إلى مؤسسة دائمة من أجل تنسيق التعاون الدولي وتعزيز نقل التكنولوجيا في هذا المجال. ورحب

الوزراء، في هذا السياق، بالنداء الذي وجهه جلالة ملك المغرب لإنشاء صندوق دولي لمكافحة تلوث المياه وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

١٩٧ - وأكد وزراء بلدان عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي واستخداماته المستدامة أهمية بروتوكول السلامة البيولوجية في المفاوضات، والحاجة إلى تقديم مساعدات مالية وتقنية إلى البلدان النامية والمساعدة في بناء قدرتها المؤسسية لتمكين من إدارة احتياجاتها وقدرتها بصورة رشيدة فيما يتعلق بعامل السلامة في التكنولوجيا البيولوجية.

١٩٨ - وطالب الوزراء بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج المستوطنات البشرية (الموئل) وكفالة تخصيص موارد مالية كافية لتنفيذ ولايتهما، وحثوا كذلك على الاستفادة التامة من مرافق هاتين الوكالتين في الاجتماعات التي تعقد بشأن البيئة والمستوطنات البشرية.

١٩٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن البلدان المتقدمة النمو تلجأ إما بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية، إلى الذرائع البيئية لزيادة العقوبات أمام التجار، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وفرض مشروطيات على المساعدة الرسمية وتمويل التنمية، في حين ما زالت أنماطها الإنتاجية والاستهلاكية لا تكف عن التأثير بشكل ضار على البيئة. وأكدوا أن اعتماد تدابير تستند إلى هذه الذرائع لا يسهم بصورة إيجابية بأي حال من الأحوال في حفظ البيئة.

٢٠٠ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على أن يكفل التنفيذ التام والفعال لاتفاقية مكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الحاد و/أو التصحر، لا سيما في أفريقيا، وبخاصة عن طريق توفير موارد مالية جديدة وإضافية.

حاء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٠١ - أكد الوزراء أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد آلية جوهرية لتنشيط النمو الاقتصادي المتسارع والتنمية والاعتماد على الذات، إذ يعطي دينامية أكبر للاقتصاد العالمي ويساعد على إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. وشددوا على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي تنشيطه من خلال اقتسام الخبرات الإنمائية ونقل التكنولوجيا واستغلال الطاقات الكامنة وعناصر التكامل بين بلدان عدم الانحياز وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون الاقتصادي فيما بينها.

ولاحظوا التطور الكبير للطاقت في الجنوب، والذي ينبغي أن يعطي دفعة كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولاحظ الوزراء برامج التعاون الثنائية التي تعمل على تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتي استهلها العديد من بلدان عدم الانحياز؛ وطالبوا بتوسيع مثل هذه البرامج مع أقل البلدان النمو. وأعلنوا في الوقت نفسه عن اقتناعهم بضرورة استكشاف النهج التطورية والثلاثية بصورة مكثفة. ورأى الوزراء أنه ينبغي إعادة تنشيط المؤسسات والآليات التي انشئت في سياق برامج العمل المعنية بالتعاون الاقتصادي التابعة لحركة عدم الانحياز.

٢٠٢ - وأكد الوزراء على أنه ينبغي أن يتم الاستغلال الكامل للفرص التي يتيحها النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وطالبوا بزيادة تعزيز هذا النظام. وطالب الوزراء جميع البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز بالانضمام إلى هذا النظام والاسهام في جعله آلية مستقلة وقوية لتحرير وتنشيط التجارة فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي البدء في الجولة الثالثة لهذا النظام لكي تحقق توسعا إيجابيا في التجارة والاستثمار داخل بلدان الجنوب.

٢٠٣ - ولاحظ الوزراء النتيجة الإيجابية للمؤتمر المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل لبلدان الجنوب، المعقد في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بما في ذلك خطة عمل سان خوزيه.

٢٠٤ - كما أحاطوا علما بالدور الهام والإيجابي الذي قامت به لجنة التنسيق المشتركة التابعة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، خلال السنوات القليلة الماضية لدعم المواقف المشتركة للبلدان النامية تجاه القضايا العالمية المختلفة.

٢٠٥ - وأكد الوزراء من جديد الالتزام بتنسيق جهودهم من أجل تحقيق مزيد من التماسك وزيادة تعزيز التضامن وتشجيع التفاعل فيما بين البلدان النامية. وفي هذا السياق لاحظ الوزراء أن مجالات كثيرة من برنامج عمل الحركة للتعاون الاقتصادي تتداخل مع مجالات برنامج عمل كاركاس لمجموعة الـ ٧٧، وحثوا أيضا القدرة المحدودة لبلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ لتقديم الدعم المالي من أجل تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإن وضعوا في اعتبارهم التفويض الممنوح للجنة التنسيق المشتركة التي كان الغرض من إنشائها تحقيق الاتساق بين برنامج عمل الحركة

وبرنامج عمل كاركاس لمجموعة الـ ٧٧، فقد أصدرنا توجيهاتهم إلى لجنة التنسيق المشتركة لتقديم التوصيات الملائمة إلى مؤتمر القمة القادم للحركة من خلال مكتب التنسيق.

٢٠٦ - وأكد الوزراء من جديد أهمية الإرادة السياسية التي يجب أن تكون العامل المحرك لجميع مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأيدوا في هذا الصدد التوصية الواردة في إعلان سان حوزيه بشأن عقد مؤتمر قمة لبلدان الجنوب. وأدوا أنه ينبغي بحث اقتراح عقد مؤتمر قمة الجنوب على أساس الأولوية.

٢٠٧ - واعترف الوزراء بأن الامكانيات الكاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لم تتحقق بعد، ولهذا التزموا بتعزيز وتوسيع الجهود الحالية وإيجاد أشكال وأوليات جديدة وملموسة للتعاون، بما في ذلك مشاريع تقوم بها مجموعات من البلدان النامية، ووضع أساليب واقعية وعملية لتنفيذها.

٢٠٨ - وطالب الوزراء بما يلي:

- عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- تنشيط وتعزيز برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتشجيع التبادل المنتظم للمعلومات والخبرات الإنمائية بين بلدان حركة الانحياز؛
- تعزيز برامج التعاون التقني في سياق وكالات منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة النتائج الإيجابية لمنظمة الأغذية والزراعة؛
- التعاون في مجال تنمية الموارد البشرية لأغراض النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛
- التوسع في المنح الدراسية والزمالات وبرامج تبادل الطلبة وبرامج التدريب التقني القصيرة الأجل وإنشاء مراكز للخبرة الرفيعة في بلدان عدم الانحياز؛

- تعزيز وتسهيل وتشجيع أنشطة جميع القطاعات الاقتصادية في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
 - تعاون البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية لتنشيط وتسهيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
 - تحقيق مزيد من التفاعل فيما بين المصارف المركزية ووزارات المالية والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء لتشجيع التجارة وأنشطة التعاون الأخرى فيما بين بلدان الجنوب؛
 - منح أفضليات خاصة وإضافية لأقل البلدان نموا خلال الجولة القادمة للنظام الشامل للأفضليات التجارية على المستوى الوزاري لضمان تعزيز قدرتها التنافسية وفرص وصولها إلى الأسواق؛
 - تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر فيما بين البلدان النامية عن طريق ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف تقوم على شروط مواتية وتنافسية، تؤدي بدورها إلى فتح أسواق أكبر على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية والأقليمية؛
 - خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية فيما بين بلدان الحركة؛
 - التعاون والتكامل الإقليميان ودون الإقليميين بوصفهما جانبا هاما من جوانب تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٢٠٩ - ورحب الوزراء بأن كثيرا من بلدان الجنوب أصبحت تتمتع بدينامية اقتصادية وتكنولوجية واكتسبت قدرات عالمية جديدة في مجالات الصناعة والزراعة والبنية الأساسية والخدمات. وقد أتاح هذا فرصا لم يسبق لها مثيل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب استنادا إلى هذه الطاقات الجديدة وعناصر التكامل ومن خلال التعاون الإقليمي المكثف وتوسيع التجارة والمشاريع المشتركة والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا والخبرات والمهارات.

٢١٠ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح التقدم المحرز في إنشاء مركز التعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب في اندونيسيا بالتعاون مع بروني دار السلام. وأكدوا أهمية المركز باعتباره أحد الوسائل الحيوية والفعالة لتنشيط التعاون والتعجيل به في البلدان النامية وباعتباره جزءا لا يتجزأ من سعي الحركة من أجل زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ودعا الوزراء كلا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية إلى المشاركة في تعزيز المركز.

٢١١ - ورحب الوزراء بقرار عقد مؤتمر لوزراء الثقافة لبلدان عدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفقا لما دعا إليه المؤتمر الحادي عشر لرؤساء الدول أو الحكومات، من أجل زيادة تعزيز التعاون في مجال الثقافة فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

طاء - الإعلام والاتصال

٢١٢ - رحب الوزراء بنتائج المؤتمر الخامس لوزراء إعلام بلدان عدم الانحياز المعقود في أبوجا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي وافق على ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بجهود بحثية مكثفة لتطوير تكنولوجيا الاتصال والتعاون الأقاليمي وفيما بين الأقاليم عن طريق آليات حركة عدم الانحياز تحقيقا لهذه الغاية، كوسيلة لمعالجة أوجه الاختلال وعدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية في مجال الإعلام والاتصال. وأكد الوزراء في هذا السياق على أهمية زيادة تعزيز أعمال وشبكات مجمع وكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز وهيئات الإذاعة لبلدان عدم الانحياز.

٢١٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم بسبب تزايد اللجوء إلى التشهير وتشويه المعلومات من جانب وسائل الاتصال الجماهيري التابعة للبلدان المتقدمة النمو مثل إذاعة آسيا الحرة، الذي أنشئ في عام ١٩٩٦، وإذاعة مارتي لزعة استقرار حكومات البلدان النامية وطالبوا بالوقف الفوري لمثل هذه الأعمال.

ياء - متابعة المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة

٢١٤ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم لنتيجة مؤتمر القمة العالمي للأغذية والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل)، ولا سيما الأمور المتعلقة بالتعاون الدولي. وأعربوا عن استعدادهم

للعمل بصورة بناءة من أجل ايجاد التزام سياسي ثابت للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وجدول أعمال المؤتمر الثاني للموئل. وأشار الوزراء إلى أن الحق في الأغذية يعد من حقوق الإنسان الأساسية وأن تأكيده يعتبر واجبا أخلاقيا للمجتمع الدولي. ولهذا أعلنوا عن رفضهم القاطع لاستخدام الأغذية كأداة للضغط الاقتصادي أو السياسي ورأوا من الضروري أيضا إجراء دراسات عن أثر النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف على إمدادات الأغذية وعواقبه المحتملة على الأمن الغذائي ولا سيما في البلدان المستوردة الصافية للأغذية.

٢١٥ - وطالب الوزراء بالعمل العاجل والفوري لايجاد الإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي من أجل متابعة وتنفيذ توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، ولا سيما تلك المتعلقة بالموارد الجديدة والإضافية لأغراض التنمية، وإيجاد بيئة اقتصادية مواتية للنمو الاقتصادي المنتظم للبلدان النامية، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والدراية التقنية، والقضاء على الفقر، وإيجاد عمالة منتجة، وتمكين المرأة. وأكدوا أن الالتزام السياسي القوي ضروري لتنفيذ التعاون الدولي الراسخ من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، وكخطوة أولى أساسية، يجب على البلدان المتقدمة أن توفر موارد مالية إضافية جديدة لتنفيذ الالتزامات التي قدمت في هذه المؤتمرات.

٢١٦ - ولاحظ الوزراء مع الارتياح نتيجة المؤتمر العالمي للطاقة الشمسية المعقود في هراي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في إطار موارد الطاقة الجديدة والمتجددة الملائمة للبيئة. وسوف تكون أعمال المتابعة بمثابة استكمال وتعزيز للجهود في مجال البيئة والتنمية، والعلم والتكنولوجيا، والتنمية الصناعية، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أحرزت بعض بلدان الحركة والبلدان النامية الأخرى تقدما كبيرا في تطوير موارد الطاقة الشمسية. وهو ما سوف يصبح أساسا للتعاون فيما بين البلدان النامية.

كاف - الحالة الحرجة في أفريقيا

٢١٧ - لاحظ الوزراء أنه برغم الجهود التي يبذلها كثير من البلدان الأفريقية وبرغم علامات التقدم في اقتصادياتها، لا تزال تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة. وطالبوا المجتمع الدولي بمواصلة دعمه للبلدان الأفريقية وكذلك بزيادة هذا الدعم لتمكينها من تحقيق النمو الاقتصادي المنتظم. وأكدوا من جديد ضرورة اتخاذ تدابير خاصة من أجل أفريقيا لاجتذاب مزيد من

الاستثمارات الخارجية والمعونة الإنمائية الرسمية، لتخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتعزيز قدراتها وتمكينها من التكامل بصورة متسقة داخل الاقتصاد العالمي.

٢١٨ - واعترف الوزراء بالتغيرات الايجابية التي تحدث في المنطقة الأفريقية خلال السنوات القليلة الماضية كما يتضح من الاستعراض المتوسط الأجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. مع هذا، فإن الحالة الاقتصادية الاجتماعية في أفريقيا لا تزال حرجية، ولكي يتم تدعيم الانجازات الايجابية، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود أفريقيا عن طريق توفير موارد جديدة وإضافية وتهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية.

٢١٩ - وحث الوزراء المجتمع الدولي على إعادة تأكيد التزامه بالبحث عن حلول دائمة للتحديات الخطيرة التي تواجه القارة الأفريقية مع إيلاء اهتمام خاص، ضمن جملة أمور، للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي والتكامل، وإيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية في أفريقيا، وتنمية وتنويع اقتصاديات أفريقيا، وإتاحة مزيد من الفرص للوصول إلى الأسواق التجارية، وتدفقات الموارد ونقل التكنولوجيا.

٢٢٠ - وأحاط الوزراء علما بنتيجة استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وطالبوا المجتمع الدولي بتنفيذ الالتزام الجديد لضمان تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا خلال الإطار الزمني للبرنامج.

٢٢١ - وحث الوزراء الحركة على دعم البلدان الأفريقية في جهودها لتنفيذ التزاماتها ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا وكذلك في ظل برنامج عمل القاهرة.

٢٢٢ - كذلك حث الوزراء على أن يتاح التمويل الجديد والإضافي للتمكين من تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا. ورحب الوزراء أيضا بجهود البلدان الأفريقية المختلفة في ميدان التنمية فيما يتعلق بمبادرة خاصة على نطاق المنظومة تبلغ قيمتها ٢٥ بليون دولار على مدى عشر سنوات لمساعدة أفريقيا، وطالبوا أعضاء الحركة بتقديم دعمهم للمبادرة الخاصة وللتدابير العلاجية المماثلة.

لام - حالة أقل البلدان نموا

٢٢٣ - أكد الوزراء من جديد اقتناعهم بأن العولمة وتحرير التجارة ينبغي أن يتيحاً فرصاً متكافئة لجميع البلدان وأن يمكن البلدان النامية من القيام بدور أكثر إيجابية في الاقتصاد العالمي. ومن أجل التغلب على المخاطرة المحتملة لزعزعة الاستقرار والتهميش، طالبوا باتخاذ تدابير خاصة لتحقيق الأثر الإيجابي الأقصى من هذه العمليات بالنسبة لجميع البلدان النامية مع إيلاء اهتمام خاص لمصلحة أقل البلدان نموا.

٢٢٤ - وأحاط الوزراء علماً بمؤتمر سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، ونظراً لمبدأ التدابير الخاصة والتفضيلية الممنوحة للبلدان النامية، أكدوا على ضرورة التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاقات مراكش، لا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية مثل المنسوجات والزراعة ذات الأهمية الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٢٢٥ - واتفق الوزراء على أنه لكي تتم مواجهة تهمة أقل البلدان نموا وتحويله في الاتجاه العكسي يلزم اتخاذ تدابير خاصة لضمان إدماجها في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها على التنافس بصورة فعالة في مجال التجارة العالمية إلى جانب التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا، ونتيجة الاستعراض العالمي النصفى وكذلك خطة العمل لأقل البلدان نموا والواردة في إعلان سنغافورة الوزاري في منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد شدد الوزراء على أهمية عقد اجتماع رفيع المستوى في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولية على أن تشارك فيه حكومات أقل البلدان نموا، ووكالات المعونة المختلفة والمؤسسات المتعددة الأطراف لاعتماد نهج متكامل يساعد هذه البلدان على زيادة فرصها التجارية.

٢٢٦ - ولاحظ الوزراء أيضاً أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوف يكون أداة مفيدة للغاية من أجل إعداد أقل البلدان نموا أثناء المرحلة الانتقالية. ولهذا الغرض ينبغي للبلدان النامية التي لديها القدرة على اقتسام خبراتها أن تقدم الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم ذات الصلة بما في ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإيجاد فرص للأسواق لمنتجات أقل البلدان نموا.

٢٢٧ - واعترف الوزراء بأن الاستثمار يعد من العناصر البارزة للتنمية الاقتصادية وتوفير العمالة في البلدان النامية. وبينما تعتبر الحاجة إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ذات أولوية عالية لاعطاء دفعة قوية لاقتصادات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، لإعدادها للتكامل ضمن النظام الاقتصادي العالمي الناشئ، فإن الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب يعتبر عنصراً لا يقل أهمية من أجل تحقيق هذا الغرض. وفي هذا السياق فإن الاستثمار المباشر من البلدان النامية المتقدمة وكذلك من البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية الأخرى وأقل البلدان نمواً ينطوي على أهمية كبيرة.

٢٢٨ - ولاحظ الوزراء أن تدفق الموارد فيما بين البلدان يشكل عنصراً رئيسياً للنمو. ولهذا ينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو أن تنسق استراتيجياتها وتنفيذها من أجل التعجيل بالنمو العالمي وتشجيع التدفقات المنتظمة والكبيرة للمعونة الإنمائية الرسمية وتشجيع إقامة نظام للتعاون المالي قادر على خفض مستوى المشاكل المالية، مع مراعاة الوضع الضعيف الخاص لأقل البلدان نمواً.

٢٢٩ - ولاحظ الوزراء مع التقدير المبادرة الأخيرة التي اتخذها رئيس الحركة لإجراء مشاورات منتظمة مع رئيس مجموعة الـ ٧٧ بغية تبادل وجهات النظر بشأن القضايا المختلفة محل الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق أعربوا عن تأييدهم لجهود رئيس الحركة لكي يعبر في مشاوراته مع رئيس مجموعة الـ ٧٧، عن مشاغل واهتمامات أقل البلدان نمواً نظراً لأنها البلدان الأكثر تضرراً من عملية العولمة الحالية.

ميم - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٣٠ - أكد الوزراء دعمهم الكامل لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في بربنجاتون، بربادوس، في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ على مستوى المنظومة. وأكدوا من جديد ضرورة النص على توفير موارد مالية جديد وإضافية وكافية يمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط ميسرة وتفضيلية وفقاً لما تم الاتفاق عليه، وتشجيع الترتيبات التجارية العادلة وغير التمييزية. ولاحظوا أيضاً ضرورة إجراء

تبادلات ملائمة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول الأخرى التي لديها تجارب إنمائية معاملة بحاجة إلى تشجيع.

٢٣١ - ولاحظ الوزراء أن من المقرر إجراء استعراض كامل لبرنامج العمل في عام ١٩٩٩. وفي هذا السياق حثوا لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة وكذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧ على مواصلة دعمهما لبرنامج العمل وإعطائه دفعة جديدة، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن الوسائل المحددة لدراسة جميع فصوله البارزة.

٢٣٢ - وأكد الوزراء مرة أخرى ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بإيلاء اهتمام خاص للحالة الحرجة في أفريقيا والمشكلات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، والإسهام بصورة فعالة في حلها.

الفصل الرابع: القضايا الاجتماعية

ألف - التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر

٢٣٣ - أكد الوزراء على أن القضاء على الفقر يعد أولوية حاسمة بالنسبة للبلدان النامية، وقرروا التزامهم بالتخفيف عن القطاعات الفقيرة والضعيفة والمحرومة في مجتمعاته، عن طريق النمو الاقتصادي المنتظم والممتد عن طريق إجراءات موجهة خصيصا لهذه الفئات. وأكدوا على ضرورة إيجاد بيئة دولية داعمة وطالبوا البلدان المتقدمة النمو بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بتقديم موارد مالية إضافية. وطالب الوزراء أيضا جميع الوكالات والهيئات الدولية بإدراج نتيجة مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية ضمن برامجها وأنشطتها. وأعربوا كذلك عن ضرورة التنفيذ الكامل لقراري الجمعية العامة ١٦٧/٥٠ و ٢٠٢/٥١.

٢٣٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق لاستمرار عملية تهميش الفقراء، ولا سيما النساء، خاصة في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية. وأكدوا من جديد أن القضاء على الفقر ضروري لضمان السلم والأمن في المدى البعيد وكذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٢٣٥ - واعترفوا بأن أفقر الفقراء لا يمكنهم أن يجنوا مزايا معظم برامج القضاء على الفقر. ولاحظوا أيضا أن قوى السوق لا يمكنها أن تتصدى لحالات الفقر المتدهورة. وفي هذا السياق، أشادوا بالبرامج الائتمانية الصغيرة التي أسهمت بقدر كبير في القضاء على الفقر وفي تمكين الفقراء، ولا سيما النساء.

٢٣٦ - وطالبوا البلدان الأعضاء بدعم خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة المعقود في مدينة واشنطن في شباط/فبراير ١٩٩٧ والتي تهدف إلى إنقاذ مائة مليون أسرة من أفقر الأسر في العالم، ولا سيما النساء، من الفقر بحلول عام ٢٠٠٥.

٢٣٧ - وشجع الوزراء التشكيل الحر للجمعيات التعاونية، والمؤسسات المجتمعية وغيرها من المؤسسات الشعبية، وجماعات الدعم المتبادل، وجمعيات الترفيه والرياضة، والمؤسسات المماثلة التي تسعى إلى تعزيز التكامل الاجتماعي، وتولي اهتماما خاصا لسياسات تأكيد المساواة والعدالة الاجتماعية.

باء - حقوق الإنسان

٢٣٨ - أشار وزراء الخارجية إلى موقف حركة عدم الانحياز من حقوق الإنسان كما جاء في مؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة، كولومبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وقرروا التزامهم بقضية تأكيد وحماية حقوق الإنسان. وأكدوا على أن جميع حقوق الإنسان عالمية ولا تقبل التجزئة ومتكاملة ومتراصة.

٢٣٩ - وبينما أكد الوزراء على أن جميع حقوق الإنسان لا تقبل التجزئة، أكدوا بشكل خاص على أهمية حق جميع الشعوب في التنمية كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، ورحبوا باتخاذ قرار الجمعية العامة ٩٩/٥١ بشأن الحق في التنمية.

٢٤٠ - وأكد الوزراء على أن قضايا حقوق الإنسان يجب التصدي لها ضمن سياق عالمي عن طريق حوار بناء يقوم على الموضوعية واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية، والحياد واللاانتقائية باعتبارها مبادئ توجيهية، مع مراعاة الخصائص السياسية والتاريخية والاجتماعية والدينية والسياسية لكل بلد. وينبغي استبعاد استغلال حقوق الإنسان لأغراض سياسية، بما في ذلك استهداف بلدان بذاتها بصورة انتقائية ولاعتبارات خارجية. وأكدوا على أنه يجب على أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان أن تقوم بتنسيق أنشطة حقوق الإنسان.

٢٤١ - وأكدوا أن الفقر والنبذ الاجتماعي يشكلان انتهاكا لكرامة الإنسان. ومن واجب الدول أن تعمل على تشجيع الجهود الرامية إلى محاربة الفقر الشديد وتشجيع مشاركة أفقر الشعوب في عملية صنع القرار.

٢٤٢ - وينبغي لكل دولة أن توفر إطارا فعالا لحماية وتأكيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، وغيرها من الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك إطارا لوسائل الانتصاف للتصدي للمظالم أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأكدوا في هذا السياق من جديد الدور الهام والبناء الذي تقوم به المؤسسات الوطنية المستقلة لتأكيد وحماية حقوق

الإنسان، وشددوا على ضرورة بذل كل جهد لضمان حياد المؤسسات الوطنية وموضوعيتها، واعترفوا بأنه من حق كل دولة أن تختار الإطار الخاص بالمؤسسات الوطنية التي تعتبر أنسب محفل لتلبية الحاجات الخاصة على المستوى الوطني.

٢٤٣ - وطالب الوزراء الدول بأن تعمل على أن توفر نظمها الدستورية والقانونية الداخلية ضمانات لحرية الفكر والضمير والديانة والعقيدة للجميع دون تمييز، مع مراعاة الأوضاع الخاصة بكل بلد. وتدوا بصورة قاطعة بجميع أعمال العنف والأنشطة التي تنتهك حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية والتسامح والتعددية.

٢٤٤ - ورحب الوزراء باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٠٠/٥١ المعنون "تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان" وطالبوا باستمرار المشاورات حول ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان عن طريق حوار حقيقي وبناء على أساس الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول.

٢٤٥ - ووجه الوزراء اهتماما خاصا إلى ضرورة ترشيد أعمال آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية تجنب ازدواجية التفويضات الفردية وتشجيع توافق الآراء عن طريق نظام معزز للتشاور، وأكدوا أيضا الحاجة إلى إيجاد توازن إقليمي في تشكيل وتكوين جميع أجهزة حقوق الإنسان ولا سيما مركز حقوق الإنسان، عن طريق تعيين أفراد من البلدان النامية.

٢٤٦ - وأكد الوزراء على الحاجة إلى أن يتم تعيين المفوض السامي القادم لحقوق الإنسان من أحد البلدان النامية.

٢٤٧ - وأشار الوزراء إلى قرار الجمعية العامة ١٠٣/٥١ المعنون "حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد"، وأكدوا من جديد على أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تستخدم كأداة للضغط السياسي لا سيما ضد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

٢٤٨ - وطالب الوزراء بالتنفيذ الكامل لقرارات ومقررات اليونسكو المتعلقة باستعادة الملكية الثقافية للشعوب التي كانت خاضعة في السابق للحكم الاستعماري وحثوا على دفع التعويضات المنطبقة.

٢٤٩ - وأدان الوزراء بصورة قاطعة الإرهاب الدولي بوصفه عملا إجراميا ولاحظوا أن الإرهاب يهدد الوحدة الإقليمية للدول وأمنها بسبب أعمال الإرهاب التي تتم داخل دول أخرى، لا سيما تلك التي تنتهك حقوق الإنسان وخاصة حق جميع المواطنين في الحياة، والتي تقوض البنية الأساسية المادية والاقتصادية، وتحاول زعزعة استقرار الحكومات المشكلة بصورة شرعية. وأعربوا عن تصميمهم على اتخاذ تدابير سريعة وفعالة للقضاء على الإرهاب الدولي، وحثوا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ملاحقة مرتكبي مثل هذه الأعمال أو تسليمهم إذا اقتضى الأمر، ومنع تنظيم الإرهاب أو التحريض عليه ضد دول ثالثة أخرى من داخل أراضيها أو خارجها. وأكد الوزراء من جديد دعمهم لقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي يدين بصورة قاطعة جميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب أينما ارتكبت وبصرف النظر عن يرتكبها باعتبارها أعمالا إجرامية، وطلبوا جميع الدول بأن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتمتنع عن تنظيم الأعمال الإرهابية في دول أخرى أو التحريض عليها أو مساعدتها أو المشاركة فيها، أو التغاضي عن الأنشطة التي تتم داخل أراضيها والموجهة نحو ارتكاب مثل هذه الأعمال أو تشجيع هذه الأنشطة.

٢٥٠ - وطلب الوزراء كذلك جميع الدول بالموافقة من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب، وللتمييز بينه وبين الكفاح من أجل التحرر الوطني، والتوصل إلى تدابير شاملة وفعالة للقيام بأعمال منسقة. وأدانوا أيضا الأعمال الوحشية التي ترتكب ضد الشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي باعتباره من أخطر أشكال الإرهاب. وتندد الوزراء باستخدام سلطة الدولة في القمع وارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين الأبرياء الذين يكافحون ضد الاحتلال الأجنبي لممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأكدوا على حرمة هذا الحق وطلبوا، في هذا العصر الذي يتسم بالحرية والديمقراطية الواسعة، بضرورة السماح للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي بأن تقرر مصيرها بحرية. وفي هذا السياق، أكدوا أيضا من جديد الموقف المبدئي للحركة وهو أن كفاح الشعوب الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير لا يشكل إرهابا.

٢٥١ - ورحب الوزراء مع الارتياح باتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨٦/٥٠ المعنون "حقوق الإنسان والإرهاب"، وأعربوا من جديد عن قلقهم بسبب الانتهاك الجسيم لحقوق الإنسان من جانب الجماعات الإرهابية، وقرروا إدانتهم لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته.

جيم - المراقبة الدولية للمخدرات

٢٥٢ - رحب الوزراء بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ مكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار فيها وتوزيعها بصورة غير مشروعة، ومكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد تصميمهم على تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بجميع الأهداف الواردة في القرار ٦٤/٥١ بالنسبة للآثار الاستثنائية، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة في التصدي لجوانب العرض والطلب الخاص بالاتجار غير المشروع في المخدرات. وقرروا أيضا الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر القمة الحادي عشر لتعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الصلات المتزايدة والخطيرة بين المجموعات الإرهابية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وعصابات شبه العسكرية، والجماعات الإجرامية المسلحة الأخرى، التي لجأت إلى جميع أنواع العنف وبذلك تقوض المؤسسات الديمقراطية للدول وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية. وطلبوا باعتماد تدابير فعالة لتقييد تهريب الأسلحة الصغيرة التي ترتبط بتجارة المخدرات والتي تؤدي إلى مستويات غير مقبولة من الجريمة والعنف تؤثر على الأمن الوطني وعلى اقتصاديات كثير من الدول.

٢٥٣ - وطلب الوزراء المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية باتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء غسل الأموال الناتجة من تجارة المخدرات والتي تؤثر أيضا على النطاق المالي الدولي.

٢٥٤ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ من الآثار المدمرة التي يتعرض لها المجتمع، ولا سيما الشباب، من جراء استخدام المخدرات والمؤثرات العقلية وانتاجها والاتجار فيها وتوزيعها بطرق غير مشروعة، وجددوا التزامهم بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار فيها وتوزيعها واستهلاكها في جميع المراحل وبكل الوسائل، وكذلك مكافحة غسل الأموال، والاتجار في الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، وانتشار السلائف والمواد الكيميائية الأساسية.

٢٥٥ - وأكدوا أن سلسلة المخدرات غير المشروعة تبدأ بتجارة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية التي لا تخضع لرقابة كافية من أجل انتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وتكتمل بغسل الأموال عن طريق القنوات المالية والتجارية الدولية. ولهذا رأوا أن مشكلة المخدرات، بسبب طبيعتها العالمية، لا يمكن معالجتها بصورة فعالة إلا عن طريق التعاون الدولي القائم على مبدأ

المشاركة في المسؤولية بحيث تتخذ تدابير وطنية تكون لها أصداء عالمية ومتكاملة ومتوازنة تجاه مشاكل المخدرات غير المشروعة.

٢٥٦ - واعتبر الوزراء ظاهرة المخدرات غير المشروعة تهديدا مشتركا، وطالبوا بالتزام جميع أعضاء المجتمع الدولي بحلها، ورفضوا الشكل غير المتوازن وغير المتكافئ والانتقائي الذي تحاول به بعض البلدان المتقدمة النمو إلقاء المسؤولية الرئيسية على بلدان معينة لاعتبارات سياسية.

٢٥٧ - ونظرا لأن الفقر يكمن وراء زراعة المحاصيل غير المشروعة، طالب الوزراء بزيادة التعاون الدولي في مجال البرامج الإنمائية البديلة، واستعادة البيئة في مناطق زراعة المحاصيل غير المشروعة.

٢٥٨ - وطالب الوزراء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبلدان المتقدمة النمو بأن تقدم الدعم الكامل للبلدان النامية في مكافحتها للمخدرات غير المشروعة، عن طريق تزويدها بالمساعدات العالية والتقنية الملائمة.

دال - النهوض بالمرأة

٢٥٩ - رحب الوزراء بإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي وضعه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وأعلنوا أن النهوض بالمرأة ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية وحماية البيئة وتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية في العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح الوزراء نهجا كليا خلال الدورة الكاملة لحياة المرأة لتشجيع تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك تمكين المرأة واستقلالها الاقتصادي وكرروا تأكيد التزام حكوماتهم بما يلي:

- توفير موارد بشرية ومالية لتمكين المرأة، وإدماج منظور نزع الجنس في المناقشات المتصلة بالميزانية والمتعلقة بالسياسات والبرامج وكذلك توفير التمويل الكافي لبرامج معينة من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛

- تنفيذ برامج محددة للقضاء على الفقر والامية، وضمان حصول المرأة بصورة متكافئة على فرص التعليم والتدريب والعمل وتشجيع الأنشطة التجارية، وحثوا المجتمع الدولي بقوة على دعم الجهود الوطنية من أجل النهوض بالمرأة في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً؛
 - تشجيع الأعضاء على اتخاذ إجراء منسق من أجل إقامة عالم يسوده السلم والعدالة والإنسانية ويقوم على أساس جميع حقوق الإنسان بما في ذلك مبدأ المساواة بين جميع الناس من جميع الأعمار ومن كافة مجالات الحياة؛
 - تشجيع الدعم والمشاركة من جانب طائفة عريضة ومتنوعة العناصر الدولية الفاعلة بما في ذلك الهيئات التشريعية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمنظمات النسائية غير الحكومية، وتعزيز التعاون بينها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
 - تعزيز دور المرأة في عملية التنمية ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في صنع القرار على جميع المستويات.
- ٢٦٠ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم وتأييدهم لخطة العمل والاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر عموم أفريقيا المعني بالسلم والجنسين والتنمية المعقود في كيغالي، رواندا في الفترة ما بين ١ و ٣ آذار/ مارس ١٩٩٧ تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، كمتابعة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.
- ٢٦١ - وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن البرامج التعليمية والصحية بحاجة إلى أن تركز بصورة أكبر على المرأة ولا سيما الطفلة، وبنفس المعيار، فإن محاربة الفقر ولا سيما الفقر الريفي، يجب أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمرأة. وفضلاً عن هذا، فإن تعزيز دور المرأة في عملية التنمية، وزيادة مشاركتها في صنع القرار على كافة المستويات، يعد أمراً بالغ الأهمية. وأكدوا على أن إيجاد بيئة دولية مواتية يسهم في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويعجل بهذه العملية.

٢٦٢ - وأعرب الوزراء عن استيائهم البالغ إزاء تصاعد حالات تعرض المرأة للمخاطر، وبخاصة أثناء الصراعات المسلحة، ومواصلة استخدام الاغتصاب من جانب أطراف الصراع بوصفه أداة للحرب، وممارسة التطهير العرقي والإرهاب. وطلبوا من البلدان اتخاذ ما يلزم من تدابير من أجل وضع حد فوري لمثل هذه الممارسات.

٢٦٣ - وتعهد الوزراء بمحاربة التمييز ضد المرأة، وبالقضاء على أسوأ مظاهره، مثل العنف البدني، والتحرش الجنسي الموجد ضد الفتيات والنساء. كما دعوا الدول الأعضاء في الحركة التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن تبادر إلى ذلك تحقيقاً لهدف التصديق العالمي بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٦٤ - وأدان الوزراء أيضاً الوحشية والعنف في عمليات أخذ الرهائن، واستخدام النساء والأطفال بصفة خاصة كدروع بشرية.

هاء - حالة الأطفال

٢٦٥ - أعرب الوزراء عن ارتياحهم للمبادرات التي اتخذها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة لحماية الطفل وتنميته. فقد طالب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في نيويورك في عام ١٩٩٠ والإعلان العالمي وخطة العمل الصادرين عن هذا المؤتمر بوضع خطط عمل وطنية ذات أهداف يمكن تنفيذها في إطار زمني محدد. وحث الوزراء جميع الأعضاء على العمل بهمة من أجل تنفيذ خطط العمل الخاصة بهم وطالبوا المجتمع الدولي بدعم جهودهم.

٢٦٦ - ولاحظوا مع الارتياح أن اتفاقية حقوق الطفل تقترب من الحصول على تصديق عالمي، وحثوا جميع الأعضاء المتبقين، الذين لم يصدقوا على الاتفاقية، على المبادرة بالتصديق عليها أو الانضمام إليها دون مزيد من الإبطاء. وتعهدوا أيضاً بتنفيذ هذه الاتفاقية بالكامل وبصورة فعالة، بما في ذلك الوفاء بالتزامات تقديم التقارير.

٢٦٧ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي لا تحتل والتي يولجها الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون ظروفًا عصيبة. وأعربوا عن قلقهم بشكل خاص

لمواصلة استغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة والبغاء، وفي الاتجار بالمخدرات، وكذلك لمعاناة الأطفال اللاجئين والمشردين. وطالبوا باتخاذ خطوات عاجلة، ولا سيما في إطار التعاون الدولي، للتصدي لهذه المشكلة.

٢٦٨ - وأعرب الوزراء أيضا عن قلقهم العميق إزاء الأوضاع العسيرة التي يمر بها أعداد غفيرة من الأطفال من الضحايا الأبرياء للصراعات المسلحة، القائمة في أجزاء كثيرة من العالم، وبسبب تجنيد وتنظيم واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة. وتدعوا بهذه الممارسة اللاإنسانية. وحثوا جميع الدول على الامتناع عن تجنيد أو تسليح الأطفال، وطالبوها بدعم العمل من أجل وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

٢٦٩ - وحث الوزراء جميع الأعضاء على أن يحظروا بشكل فعال توظيف الأطفال في الأعمال الخطرة، والقضاء على عمالة الأطفال، وذلك عن طريق وضع سياسة شاملة، تتضمن في جملة أمور، تشجيع إرسال الأطفال إلى المدارس، وبقائهم في النظام التعليمي عن طريق نهج مبتكرة، والقضاء على الفقر الأسري الذي يعد السبب الرئيسي لعمالة الأطفال.

واو - الشباب

٢٧٠ - رأى الوزراء أنه من الضروري إنكاء الوعي فيما بين شباب بلدان عدم الانحياز بأهداف الحركة وتشجيع عمليات التبادل والتفاعل فيما بين شباب الدول الأعضاء. وأعربوا عن قلقهم إزاء بعض المشاكل التي تواجه الشباب والمرأة، مثل المخدرات والبطالة. وفي هذا السياق، حثوا الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على تكريس جهود أكبر للمجالات العشرة ذات الأولوية الواردة في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وهي التعليم والعمالة والجوع والفقر والصحة والبيئة، وإساءة استعمال المخدرات وجنوح الشباب، وأنشطة أوقات الفراغ، والفتيات والنساء والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع.

زاي - العنصرية والتمييز العنصري

٢٧١ - احتلت مناهضة التمييز العنصري والقضاء على جميع أشكال الاستغلال والظلم أولوية عليا في جدول أعمال الحركة. وكانت الحركة في صدارة الكفاح النلجح ضد الفصل العنصري غير أن

الوزراء لاحظوا اتجاهات مثيرة للقلق تتعلق بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب. وأكدوا على أن العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يحتاجون إلى اهتمام خاص في هذا الصدد. وحثوا جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية على التعاون بصورة أوثق مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، واتخاذ جميع الخطوات، ولا سيما الخطوات التشريعية والإدارية والتعليمية لمكافحة الأشكال الجديدة من العنصرية. وطلبوا الأعضاء أيضا بالمساعدة على ترويج أهداف العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وأكدوا ضرورة عقد مؤتمر عالمي في أسرع وقت ممكن لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب وأشكال عدم التسامح المعاصرة الأخرى المرتبطة بها.

٢٧٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ لأعمال العنف المرتبطة بظاهرة كراهية الأجانب والأشكال الأخرى المعاصرة للتمييز والتمييز العنصري.

حاء - الأعمال الإنسانية

٢٧٣ - أكد الوزراء أهمية تعزيز الاحترام للمبادئ الإنسانية المعترف بها عالميا والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما تلك المبادئ الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧. ودعوا الدول التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ بأن تبادر إلى ذلك.

٢٧٤ - ورأى الوزراء أنه من الضروري الفصل بين الأعمال الإنسانية وعمليات حفظ السلام وإنفاذ السلام التابعة للأمم المتحدة وكذلك الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. ومن أجل متابعة استقلال الأعمال الإنسانية وحيادها وعدم تحيزها، يجب أن تكون هذه الأعمال منفصلة ومستقلة عن الأعمال السياسية أو العسكرية، وفقا للولايات الخاصة لكل منها مع مراعاة احترام القوانين الإنسانية الدولية.

٢٧٥ - وأكد الوزراء أن المساعدة الإنسانية ليست بديلا للمساعدة الإنمائية ولا توفر حولا دائمة لهذه المشاكل التي تمثل أساس الحاجة لتقديم المساعدات الطارئة. وفي هذا السياق أعلنوا أن

الموارد المالية والمادية والإنسانية المكرسة للمساعدات الطارئة ينبغي ألا تؤخذ من الأموال الموجهة للمساعدة الإنمائية.

طاء - الهجرة الدولية والتنمية

٢٧٦ - أعرب الوزراء عن قلقهم لظهور سياسات صارمة للهجرة في مختلف البلدان المتقدمة النمو تقيد بدرجة خطيرة من حرية انتقال الأفراد وتؤدي إلى كراهية الأجانب. وأعربوا أيضا عن قلقهم العميق إزاء قوانين ولوائح الهجرة الجديدة التي اعتمدتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو والتي يمكن أن تؤدي إلى ترحيل جماعي للمهاجرين من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، وإلى انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. وطالبوا تلك البلدان المتقدمة بأن تأخذ في اعتبارها بصورة كاملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات الترحيل بالنسبة للبلدان النامية المتضررة، ولا سيما تلك البلدان التي تواجه أعباء نيون ثقيلة وحالات بطالة عالية. وأكد الوزراء ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للمهاجرين وعائلاتهم في البلدان المضيفة وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة. وطالبوا أيضا البلدان المضيفة بأن تكفل حماية المهاجرين وأسرتهم من جميع أنواع العنصرية والتمييز والعنف.

موعد ومكان انعقاد مؤتمر القمة القادم

٢٧٧ - رحب الوزراء بالعرض الذي تقدمت به حكومة جنوب أفريقيا لاستضافة مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز وطالبوا جميع بلدان الحركة بأن تشارك بإيجابية في ذلك المؤتمر الهام.

— — — — —